



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٦/ صفر / ١٤١٣ هجرية الموافق
١٩٩٢/٨/٥ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٥)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين اعتباراً من
١٩٩٢/٨/٨.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابوعليم.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطيمية.

مجلس النواب

١٠٤

التصويت على اقلية الثلثين، وعدم موافقة على
تنسيب اللجنة.

استاذ سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي
الرئيس.

ارجو ان انبه المجلس الكريم الى نص
المادة (٥٦) التي تقول: لمجلس النواب حق اتهام
الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي
اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس
النواب، وعلى المجلس ان يعين من اعضائه من
يتولى تقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي
المطلوب سيدي الرئيس الان ان نعين ثلاثة
زملاء ليتولوا تمثيل هذا المجلس امام المجلس
العالي.

معالي رئيس المجلس: الجلسة لم تنتهي
بعد، الاستاذ رئيس اللجنة.

وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عرييات

الصفحة

- ٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية اضافة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢ الى الامور المعينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨.
- ٤ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٩٨٧) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢١ والمتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢.
- ٥ - استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ١٩٨٧/٣٦، ١٩٨٨/٣٧، ١٩٨٩/٣٨، ١٩٩٠/٣٩.
- ١٦ - تحدث السادة النواب التالي اسمائهم:
- ١ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة .
- ٢ - سعادة السيد حمزة منصور.
- ٣ - معالي السيد سليم الزعبي وباسم معالي السيد محمد فارس الطراونة.
- ٤ - سعادة السيد محمد الدردور.
- ٥ - سعادة الدكتور احمد العبادي.
- ٦ - سعادة السيد سلامة الغوييري باسم الكتلة الوطنية.
- ٧ - سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.
- ٨ - معالي السيد محمد العلاونة.
- ٩ - معالي السيد عبدالسلام فرجات.
- ١٠ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
- ١١ - سماحة الدكتور علي الفقير.
- ١٢ - معالي السيد هشام الشراري.
- ١٣ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
- ١٤ - سماحة السيد عبدالباقى جو.
- ٦ - ما يجد من اعمال.
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٨/٩ الساعة الخامسة مساءً.

٥١

٥١

مجلس النواب

محضر الجلسة

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٥ م ٣

- ٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ٨ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ٩ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١١ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
- ١٢ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٤ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.
- ١٥ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ١٦ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- وحضر من الامانة العامة السادة التالي اسمائهم: علي الحسينان، د. مصطفى العدوان، محمد الرديني، رائد الحلبيوني.
- (١) افتتاح الجلسة:
- معالي رئيس المجلس:
- بسم الله الرحمن الرحيم.
- النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٥/صفر/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/٥ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، زياد الشويخ، مروان الحمود.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. همام سعيد، د. محمد ابوعليم، احمد الكفاوين، حسين مجلي، د. فوزي الطعيمة.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: د. عبدالله النصور.

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكور: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٥ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.

السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الاجازات

- أ . اجازة مقدمة من الدكتور علي الحوامدة وقد حضر من السفر الساعة (١٠، ٧).
- ب . اجازة مقدمة من السيد مروان الحمود.
- ج . اجازة مقدمة من السيد سلطان العدوان.
- د . اجازة مقدمة من السيد زياد الشويخ.

الغياب بمعذرة: الدكتور عبدالله النور وحضر في الساعة الـ (٧، ٣٠).

الغياب بدون معذرة: لا احد.

الذين تأخروا عن الجلسة: سعادة السيد عبدالعزيز جبر، معالي الدكتور ماجد خليفة، فضيلة الشيخ عبدالمعزم ابوزنط، فضيلة الشيخ يعقوب قرش، سعادة السيد منصور مراد، سعادة الدكتور همام سعيد، معالي السيد محمد العلوانة، سعادة الدكتور حسني الشيباب، معالي الدكتور عوني البشير، معالي السيد سمير قعوار، سعادة السيد محمود المومل، معالي السيد يوسف العظم، معالي السيد عبدالكريم الكباريتي، سعادة الدكتور محمد احمد الحاج، سعادة السيد زياد ابوعفوف، سعادة السيد بسام حدادين، معالي السيد عبدالكريم الذغمي، معالي السيد جمال الخريشا، معالي الدكتور محمد عضوب الزين.

الذين خرجوا قبل التصويت بمعذرة: معالي الدكتور محمد عضوب الزين، سعادة السيد نواف الخوالدة.

الذين خرجوا بدون معذرة: سعادة

السيد مطير البستنجي، سعادة السيد حسين مجلي.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

- أ . اعتذار مقدم من سعادة النائب السيد حسين مجلي.
- ب . اعتذار مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.
- ج . اعتذار مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاوين.
- د . اعتذار مقدم من سعادة النائب السيد محمد ابوعليم.
- هـ . اعتذار مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين.

اعتباراً من ١٩٩٢/٨/٨.

* قام السيد عمر الشوايكة بتزويد الامانة العامة بالاجازات والاعتذارات والغياب بمعذرة والذين تأخروا عن الجلسة والذين خرجوا قبل التصويت بمعذرة، والذين خرجوا بدون معذرة.

الذين حضروا بعد الساعة العاشرة لهذا اليوم هم: سعادة السيد محمد علي الدردور، سعادة الدكتور سعد حدادين، معالي السيد ماجد خليفة.

معالي رئيس المجلس: يعني هذا اسلوب التحدث استاذ سعد في مجال لك ان تطلب اذن حسب النظام وتحدث بما تشاء، هذا بناء على طلب المجلس الكريم وارجو الالتزام بالنظام واسف كل الاسف ان الساعة الحادية العشر الا خمس دقائق او اقل من ذلك ولم تبدأ الجلسة هذا اسلوب مرفوض يا استاذ سعد ان يقال المحافظ على النظام وتنفيذ قرار المجلس ان يجرى هذا الكلام هذا لا يجوز، لا يجوز ان يقابل تنفيذ قرار

معالي رئيس المجلس: استاذ سليم الزعبي شكراً.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس انا اتفق مع قرار المجلس وحقيقي هذا هو اعمال لحكم النظام الداخلي، لكن معالي الرئيس لي ملاحظة بسيطة وارجو ان يتقبلها بصدور واسع ارجو ان تكون مخاطبة الزملاء بحدّة اقل يعني حقيقي لاحظت بعض الحدة في مخاطبة الزملاء فقط هذه ملاحظة لنا جميعاً لي قبل الآخرين وارجو من الرئاسة الموقرة ان تقبل هذه الملاحظة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ محمد فارس.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً معالي الرئيس هذه الدورة استثنائية والوقت فيها محدود وعدد التشريعات وعدد المهمات الموكولة في المجلس كثيرة جداً والوقت المتبقي اقل من اسبوعين. انا اقول ان الذي لا يريد ان يسمع اسمه في هذا المجلس كمتأخر او متغيب عليه ان يأتي قبل الدوام الرسمي ووقتاً جميعاً ثمين ماذا يعني ان اقف ساعة حتى يصبح نصاب قانوني، ايضاً عنده شغل الوزراء عندهم شغل النواب عندهم شغل الذي يحرص على ان لا يسمع اسمه في مجال مخالفة النظام عليه ان يأتي قبل الدوام، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدكتور مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: اثني على ما قاله الزميل محمد فارس الطراونة وشكراً.

المجلس والنظام ان يقابل يمثل هذا الكلام هذا قرار المجلس من هنا اذا سمحت احترام رأيك على رأسي وعلى عيني محترم لكن لا يجوز لك ان تتدخل في النظام، هذا قرار المجلس وبناء على طلبكم انتم اكمل ثم ان كان للمجلس اي قرار اخر تلتزم به التزم بقراركم وارجو عدم المقاطعة لا يجوز المقاطعة تحت اي عنوان ولا اسمع بها اكمل الاخ الامين العام هذا هو قرار المجلس اسف ان يقابل النظام وقرار المجلس بهذا الاسلوب تفضل الاخ الامين العام.

السيد الامين العام: سعادة السيد محمد الحاج، دولة السيد طاهر المصري، معالي السيد عبدالسلام فريجات، سعادة السيد يوسف الخصاونة، سعادة السيد نايف ابوتايه، سعادة السيد زياد ابوعفوف، سعادة السيد داود قوجق، سعادة السيد عبدالمعزم ابوزنط، سعادة الدكتور حسني الشيباب، سعادة السيد عبدالله زريقات، وسعادة الدكتور السيد علي الحوامدة.

معالي رئيس المجلس: قبل ذلك الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس انا اؤيد ما تفضلت به ان هذا قرار المجلس علينا ان نلتزم به لكن نرجو من الاخوة اعضاء الامانة العامة ان يضبطوا الوقت اذا لابد ان وصل متأخراً ربع ساعة وعشر دقائق او الى الخ اذا لابد من ذلك بهذا التحديد فارجو ضبط هذه العملية بدقة تنفيذاً ايضاً لقرار المجلس لان البعض منا ذكر ان متأخر وهو لم يكن متأخراً على ما اظن شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
بسام رفعت يدك.

السيد بسام حدادين: ما اريد ان اقله قد
قبل يعني.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: احد النواب جاء
في الساعة العاشرة وعشر دقائق فهي شهادة له لا
شهادة عليه لأنه انتظر من الساعة العاشرة وعشر
دقائق حتى الساعة الحادية عشرة فان يعني الامور
فانها تجري بشكل عكسي نعم هو تأخر عشر
دقائق لكن لا يعني ان هذا التأخر عشر دقائق
نسي فيها ان هناك من بقي حتى الساعة الحادية
عشرة حتى حضر الى هذا المجلس فاذا كان هناك
ضرورة لضبط هذه الامور فنحن من اول
المؤيدين ان تعقد الجلسة في دقيقتها الاولى ونحن
حريصين على ذلك ويمكن ان نبدأ رحلتنا
صباحياً ونصل قبل من هو اكثر بعداً عن عمان
فلذلك مع النظام ومع تحقيق العدالة ولكن ان
يكون هذا الكلام يعني لا يسأل فقط عن التأخير
اللي هو يتأخره ولا يسأل عن الانتظار اللي ينتظره
وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً
سيدتي الرئيس حقيقة رغم انني من الذين يأتون
دائماً مبكراً للمجلس بسبب حبي للضبط والربط
الا ان معاليكم سبق وقتكم بأن التأخير لن يسمح
به لأكثر من عشر دقائق وربع ساعة وبالتالي ارجو

ايضا ان يلتزم بهذا الذي قلته في انه لا يذكر
اسماء السادة النواب الذين تأخروا عشر دقائق او
ربع ساعة والنقطة الثانية حقيقة يا سيدتي
الرئيس هو طريقة مخاطبتك لنا نحن الزملاء
حقيقة نشعر بشيء من الامتعاض بالحلقة
والفوقية وارجو يا معالي الرئيس ان تعاملنا
كزملاء لسك اولاً وكنواب للشعب ثانياً
وكمواطنين ثالثاً وشكراً سيدتي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور
محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي
الرئيس، رغم انني قد ذكر اسمي من المتأخرين
وقد تأخرت ربع ساعة ولكي أؤيد الاجراءات
الحازمة واطلب من الرئاسة ان تبقى حازمة دائماً
في مثل هذه القضايا لأنني اقولنا بصراحة لقد
تأخرت ربع ساعة لا لعذر الا لاني اعلم بأن
الجلسة لن تبدأ قبل العاشرة والنصف.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام الاستاذ
الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً
سيدتي الرئيس مع تشيبي على ما تفضل به الزميل
الدكتور محمد الحاج ارجو ان تبقى هذه
الاجراءات الحازمة التي طالما طالبنا بها وقررها
هذا المجلس اولاً، ومن جهة ثانية فاني اقترح
بموجب النظام الانتقال الى جدول الاعمال
واقفال النقاش سيدتي الرئيس شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً
ونرجو ان تلتزم لما قرره المجلس ولما حدده النظام
صراحة وان لا نقور على مخالفة النظام شكراً لمن

السيد الامين العام:

٣ . تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة
اضافة مشروع قانون معدل لقانون
مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية
لسنة ١٩٩٢ الى الامور المبينة في الارادة
الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: م و ٨٢١٢/٢

التاريخ: ١٤١٣/١/٢٧

الموافق: ١٩٩٢/٧/٢٨

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بالارادة الملكية السامية
المتضمنة اضافة مشروع قانون معدل لقانون
مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة
١٩٩٢ الى الامور المبينة في الارادة الملكية
الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي مجلس
الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها.
واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة / الى الجريدة الرسمية، مع صورة عن
الارادة الملكية السامية.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم:

التاريخ: ١٤١٣/١/

الموافق: ١٩٩٢/٧/

اسدى النصيحة وانا اتقبل ذلك بكل سرور
لكنتي حرصي على النظام وحرصتي على ما يجب
ان يكون وتادية الأمانة هي التي تخفي بشكل
مستمر ان اصبر على تطبيق النظام وليس هناك
اي شيء غير المصلحة العامة واحقاق الحق
واجراء ما يجب اجراءه في الوقت المناسب، قلت
ولا زلت اقول اننا نريد ان لانسجل غياباً وهذا
اعلنته من البداية الا من يأتي بعد ربع ساعة من
الوقت المحدد وهناك هامش (١٠ - ١٥) دقيقة
كما ذكرت ولكنتي هذا اليوم وهذا الصباح حتى
الحادية عشر الا خمس دقائق لم يكتمل النصاب
اسف ان اقول ذلك، وهذا فرق كبير بين عشر
دقائق وربع ساعة وبين (٥٥) دقيقة فرق كبير
جداً وهامش كبير ولا نغطي التأخير الكبير
بالحديث عن هامش (١٠ او ١٥) دقيقة ملاحظة
اخرى ارجو من الاخوة النواب والاخوة الوزراء
عدم ادخال اي مراجع داخل هذه القبة وارجو
ان لا نعود الى هذا مستقبلاً لأن ذلك يخالف
النظام وهناك طلبات اخرى لأخريين النظام
منعهم ان يدخلوا القبة سواء اثناء الجلسة او
قبل او بعد الجلسة هناك ساحات واسعة وهناك
اماكن انتظار وشرفات للمشاهدة القبة حسب
النظام معروف من يدخلها ونرجو ان لا نعود لمثل
ذلك للتنبيه مرة اخرى، وشكراً لكم جميعاً،
السيد الامين العام نستمر وانا حسب قرار
اللجنة سيعاد قراءة الاسماء المتأخرة بعد ربع
ساعة من الموعد المقرر وان كان لكم غير ذلك
ارجو توجيهي واتخاذ القرار الذي ترونه مناسباً،
طيب هذا تأكيد اخر على تطبيق النظام وسوف
توجه الكتب الرسمية حسب ما نص النظام لمن
يأتي متأخراً، الاستاذ الامين العام بقية الجدول.

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نأمر بما هوأت:

يضاف ما يلي الى الامور المبينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي مجلس الأمة في دورة استثنائية من اجل اقرارها: مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢.

١٩٩٢/٧/١٩

وزير الداخلية رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس الحقيقة هو مجرد استفسار دستوري او قانوني، هل يجوز اضافة امور جديدة لم ترد في الارادة الملكية السامية على جدول الاعمال وخاصة انه لا يجوز للمجلس ان يناقش اية امور خارج الارادة الملكية خارج جدول الاعمال الذي جاءت به الارادة الملكية عند انعقاد الدورة الاستثنائية اذا كان ذلك جائزاً فأرجو ان ارى السند الدستوري لذلك وشكراً هو مجرد استفسار.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: يوم اس كنت احضر جلسة مجلس الاعيان الموقر وقد اثير نفس هذا التساؤل فكانت اجابة مقرر اللجنة

القانونية وهو سعادة العين نجيب الرشدان ان المجلس العالي لتفسير الدستور قد طرح عليه هذا الموضوع واصدر قراراً بان من يملك اصدار الارادة اصلية يملك الاضافة اليها وقد اصبح ذلك جزءاً من الدستور، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، يكتفى بذلك، شكراً لكم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس، انا اسال سؤالا اخر حول هذه النقطة، هل انتهت الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال وانجز هذا المجلس المواضيع التي ادرجت وفق الارادة الملكية حتى نضيف لها؟ وهذه الاضافة الثانية، وهل هذه القوانين ضرورية جداً حتى تأتي ضمن اضافة للارادة الملكية السامية، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الشيخ علي الفقير: الحقيقة اذا صدرت الارادة الملكية باضافة شيء لا يعني لزوم بحث كل هذه الاشياء في دورة واحدة وانما هو اعطاء حرية للمجلس ان يناقش هذه القوانين وان يجتاز منها ما هو انسب واليق وباعتقادي ان الدورة العادية لا تستوعب جميع مشاريع القوانين ولذلك ما دام قد سلم دستورياً بحق جلالة الملك ان يضيف، اذا لا ينبغي ان نسال هذا السؤال بنظري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اتوقع ان تستمر الأمر واضح الآن، البند الذي

يليه.

السيد الامين العام:

٤. كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٩٨٧) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢١، والمتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم م ٧٩٨٧/٢

التاريخ: ١٤١٣/١/٢٠ هـ

الموافق: ١٩٩٢/٧/٢١ م

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨ مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة/ الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون.

الاسباب الموجبة

مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

١- ترتبط مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بوزير البريد والاتصالات وقد صدر مؤخراً القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٢ وبموجبه اصبحت وزارة المواصلات تعرف باسم (وزارة البريد والاتصالات) ووزيرها اصبح باسم (وزير البريد والاتصالات)، وبما ان كلمة الاتصالات هي الاصح استعمالاً والاكثراً انتشاراً، فقد تضمنت المواد الاربعة الاولى من مشروع القانون تعديلات شكلية تحقيقاً لذلك وتأكيداً لما هو قائم.

٢- تناول المشروع المادة الخامسة من القانون الاصلي بالتعديل باضافة فقرة جديدة اليها، وذلك لاجراء السند القانوني الذي يستطيع به مجلس ادارة المؤسسة التنسيب الى مجلس الوزراء للموافقة على عقد اتفاقيات يسمح بموجبها للقطاع العام والخاص المساهمة في الاستثمار في اي من المهام والخدمات التي تقوم بها المؤسسة وفي ذلك تحقيق لتوجه الدولة الى فتح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في خدمات المرافق العامة بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالاتصالات وتوفير الخدمات الخاصة بها، لا سيما من ان توفيرها لجميع المواطنين بصورة

هذا من الأعمال

متطورة وحديثة يتطلب اقامة مشاريع ذات كلفة عالية بالاضافة الى النفقات الجارية المطلوبة لتشغيل وادامة معداتها واجهزتها.

وحتى لا تجد المؤسسة نفسها بعد حين مضطرة للاكتفاء بانشاء جزء من تلك المشاريع ذات الاولوية القصوى والاستمرار بادامة ما هو قائم من مشاريعها بنفقاتها العالية. ونظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة فان المؤسسة تجد صعوبة كبيرة في توفير المخصصات المالية الكافية للاتفاق على مشاريعها المختلفة مما يؤثر على ادائها وتطوير اعمالها ومهامها وتحديث اجهزتها ومعداتها.

ولتجاوز ذلك كله، وتحقيقا للتوجه العام للدولة، فقد اضيفت الفقرة (ب) الى المادة (٥) من قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية على الوجه المبين في البند (٢) من هذه الاسباب.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢) ويقرا مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعدل عنوان القانون الاصيل ليصبح على النحو التالي:

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١

قانون مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

المادة ٣ - تعدل المادة (١) من القانون الاصيل بالناء عبارة (قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (قانون مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية).

المادة ٤ - تلغى كلمة (المواصلات) حيثما وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بكلمة (الاتصالات).

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

٤ - الوزير : وزير البريد والاتصالات.

المادة ٦ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب)

بالنص التالي اليها:

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس الموافقة على عقد اتفاقيات بمعهد بموجبها لأي جهة من مؤسسات القطاع العام او الخاص القيام بأي من مهام المؤسسة المنصوص عليها في هذا القانون.

١٩٩٢/٧/١٨م

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس، اعمالاً للنظام الداخلي وللنقاش الذي جرى في جلسات سابقة في هذه الدورة بأننا نحيل القانون دون ان نقرأه وعندما يطالب احد اثناء اعادة القانون من اللجنة القانونية او اللجنة المختصة يقال بأنه لا يجوز ان تطلب رد القانون او رفض القانون لأنك لم تطلب ذلك عند احالة القانون فاعمالاً للنظام الداخلي سيدي الرئيس ارجو ان يقرأ القانون ومن ثم يرى المجلس اذا كان يرغب باحالة الى اللجنة القانونية ام لا وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الشيخ علي .

الدكتور علي الفقير : هذا المشروع وزع علينا قبل مدة كافية للقراءة وباعتقادي اذا كان هناك من مناقشة او مساءلة من بعض الاخوة النواب لهذا المشروع فليطرح رأيه الآن ولا حاجة لأن نقرأه في هذه الجلسة هي نظرة اجمالية الى ضرورة المشروع او عدم ضرورته فاذا وجدنا ان الأمر ضروري فعندئذ نحيله الى اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، على كل حال الباب مفتوح لأي تعليق على الموضوع قبل

احالته للجنة المختصة، الاستاذ الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس، حقيقة قصدت من كلامي قبل قليل معالي رئيس المجلس : المبدأ صحيح .

السيد عبدالكريم الدغمي : نعم هذا المبدأ، ربما لصغر حجم القانون ربما نوافق عليه بهذه الجلسة دون الاحالة على اللجنة القانونية وتحقيقاً لحالة الاستعجال الواردة فمممكن ان نوافق عليه في هذه الجلسة فنقرأه افضل، هذا هو اقتراحي المحدد سيدي الرئيس، شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، اي ملاحظة اخرى، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي .

السيد عبدالحفيظ علاوي : شكراً معالي الرئيس، انا ارى احالته الى اللجنة بعد ذلك نناقش ونصوت عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير المواصلات.

معالي وزير البريد والاتصالات : معالي الرئيس، انا اطلب صفة الاستعجال لهذا القانون الكل يعلم سيدي معالي الرئيس الازمة التي نواجهها في قطاع الاتصالات المهدف من التعديل هو السماح للقطاع الخاص او القطاع العام والقطاع الخاص الاستثمار في قطاع

مجلس النواب

هذا من الشغل

الاتصالات الاضافية اعني بالاضافية ليس الشبكة الهاتفية الاساسية هناك حاجة ماسة في الشبكة الاساسية تقدر بنصف مليار دولار لتغطي حاجة الملكة الماسة والكل والجميع من اخوان طالب ويطلب بتحسين الخدمات الهاتفية ولكن هناك كثير من القطاعات ومنها مثلاً هواتف السيارات والنظام الراديوي للتكسيات وللشاحنات هذه القطاعات لا تستطيع الحكومة تمويلها لذلك ن فكر بالاستثمار مع القطاع الخاص ارجو من الاخوة الكرام اعطاء صفة الاستعجال لهذا القانون مع شكري سيدي معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس، انا بنني على ما جاء في اقتراح الزميل معالي عبد الكريم الدغمي بقراءة القانون ولصغر حجمه وصفة الاستعجال كما سمعنا من معالي وزير المواصلات قد يتوصل الزملاء الى انهاء القانون والتصويت عليه اثناء القراءة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسني الشيايب.

الدكتور حسني الشيايب: معالي الرئيس بعد ان سمعنا توضيح معالي وزير الاتصالات اعتقد من الضروري ان يدرس هذا الموضوع بعناية وعناية فائقة الاستثمار في القطاع الخاص في قطاع الاتصالات والى... الخ، من هنا انا اري احواله كاي مشروع قانون اخر الى اللجنة

القانونية ثم يعاد في الوقت المناسب الى المجلس لا اعتقد ان بإمكاننا ان نحسم في هذا الامر هنا بهذه الساعة لذلك اقترح احواله الى اللجنة القانونية وانهاء النقاش حول هذه النقطة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: هذا اقتراح لسرعة الاجراءات هناك اقتراح يبحثه هنا واقترح باحثه طبعياً الى اللجنة القانونية ليعود بأقرب فرصة مع صفة الاستعجال، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: انا لا اتفق مع من يقول ان هذا المشروع صغير او انه مكون من مادتين او ثلاث مواد، باعتقادي الامر يتعلق بالمضمون وبعد توضيح معالي وزير الاتصالات تبين لنا ان الامر على جانب كبير من الاهمية و امر يتعلق بتوجه جديد في هذا البلد وان نكل امر اتصالاتنا الى شركات مساهمة او شركات خاصة او قطاع خاص باعتقادي هذا الامر لا يبيث في مثل هذه الاستعجالات انما يحتاج الى مناقشة مطولة من قبل اللجنة القانونية واستدعاء المختصين المعنيين في ذلك حتى يضعونه في الصورة التفصيلية الكاملة لهذا الموضوع لذلك اري احواله الى اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: معالي الرئيس، انا اقدر حرص معالي وزير الاتصالات على تقديم خدمة مقبولة ومعقولة في مجال الاتصالات ولا سيما انني اعاني حقيقة في دائرتي من نقص الخدمة في هذا المجال رغم ان صوتي يح وقلبي كل

لكني اري ان هذه القضية قضية خطيرة وتمثل نهج فهناك توجه لبيع تسمية الحكومة استثمار في بعض المجالات قضية اجتهادية تقدر لكل مجتهد حقه في الاجتهاد لكن لا بد ان تعطي حظها الوافر من الدراسة واهيب حقيقة بوسائل الاعلام ان تفتح صفحاتها ايضا لهذه القضية الوطنية ليستقر لدينا فهم واع لهذه القضية وغشي على بصيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ليث يدوان التوجه واضح.

السيد ليث الشبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس، سبق وبحسناها طريقة احوالة القوانين وقد وقعنا في اشكال عندما اردنا ان نرفض امر ما وقد قبل ان المجلس قد قبل هذا الموضوع ارجو ان اذكر بالنظام الداخلي سيدي الرئيس ان المجلس اليوم يبحث ضرورة مثل هذا القانون فان وجد ضرورة له احواله الى اللجنة القانونية والحكومة مع الاسف لم تأتي بشرح وافٍ لتقنع هذا المجلس بضرورة هذا القانون وان ادخال هذا القانون الى المجلس قبوله من ناحية المبدأ قبول ضرورته ارجو مراجعة النظام الداخلي في ذلك وهو امر مهم كما تفضل الاخوان بمس قضية سياسية اقتصادية هامة لذلك ارجو تأجيل هذا الموضوع حتى لا نصوت عليه بالرفض من ناحية المبدأ ارجو من الحكومة ان لا ترسل لنا مثل هذا الموضوع باستعجال وان تقدم شرح وافياً للمجلس حتى يتخذ قراراً مسؤولاً بقبوله من ناحية المبدأ و احواله الى اللجنة ثم بحثه هذا من ناحية من

ناحية ثانية كلام موجه الى معالي وزير المواصلات سيدي الرئيس انا اتذكر.

معالي رئيس المجلس: البريد والاتصالات.

السيد ليث الشبيلات: البريد والاتصالات اصبحت اه عايشين متخلفين يا سيدي متأخر مع التصريحات السابقة، معالي الوزير اذكر وهو يتنقد كتاب الوزارة السابقة بالاضافة الى الشريعة الاسلامية ذكر قضية اخرى قضية صندوق النقد الدولي وقد ناشد اخاه باسل وقت اذا ان اخبر هذا المجلس بقضية تخصانية، اخبر هذا المجلس بقضية صندوق النقد الدولي، اخبر هذا المجلس اذا تذكرون والان هو وزير البريد والاتصالات ويأتي لنا بمشروع انا اري انه مشروع من مشاريع صندوق النقد الدولي فانا ارجو منه ان يفسر ذلك.

معالي رئيس المجلس: تفضل معالي الاخ.

معالي وزير البريد والاتصالات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي بالنسبة للشريعة الاسلامية الاخ ليث يعرف ما هو اخرص مني على الشريعة الاسلامية رقم (١) عندما طلبت من معالي وزير المالية في السابق ان يوضح لنا كنت صادقاً ولا زلت عند موقفتي اذا كان هنالك امر سوف نوضحه اعتقد الاسباب الموجبة مذكورة وعندما يناقش القانون سوف اذكر للأخ وللرئيس الكريم ما هي الاسباب التي تدفعنا الى القطاع الخاص او للتمويل المشترك مع القطاع الخاص.

أولاً: هناك سيدي حاجة كذا ذكرت الى ما يقارب الى نصف مليار دولار للاستثمار في القطاع الخاص، اسف سيدي في قطاع الاتصالات فقط الحاجة الاساسية هناك نواب اريد يطالبون باتصالات لمحافظة اريد المفرق وتعلمون حاجتها الماسة، الجنوب تعلمون حاجته الماسة اذا اردت ان الي هذه الحاجات سيدي معالي الرئيس انا بحاجة الى نصف مليار دينار من الحكومة، هل تستطيع اي حكومة كانت تلبية هذا الطلب فقط للاتصالات نصف مليار ام نريد فقط ان عمان وبعض القصبات في المملكة تتمتع في الخدمات الهاتفية واما المناطق النائية والبعيدة لا تتمتع بهذه الخدمة التي اصبحت اساسية، السؤال الثاني. هل نذهب الى الاقتراض؟ هل نريد نحن النواب ان نرفع المديونية بقيمة نصف مليار دولار فقط لتلبية حاجة ملحة في خدمات الاتصالات؟ نريد انا وضحت هناك خدمات اخرى نحن نعي بهذا المشروع اي خدمات اخرى وهي هواتف السيارات وبعض الخدمات والاتصالات الاخرى وليس الشبكة الاساسية ولكن القانون الحالي حصر الخدمات السلكية واللاسلكية في المؤسسة، المؤسسة عاجزة ان تلبية هذه الطلبات انا لا استطيع ان استمر في وضع لا برحمك ولا الله برحمك، شكراً سيدي معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان شكراً لكل من يذكر بتفعيل كل مواد الدستور والقانون والنظام وشارة الاخ الدغمي صحيحة بأننا نستكشف بأن هناك حاجة للقانون او عدم وجود حاجة انه يبحث بهذه الجلسة الى

يجول بالقناة الطبيعية فأقدر ان الامر يحتاج الى تحويله الى اللجنة المختصة ومسجل عندي غير رفع ايديهم بالاخير اكثر من عشرة اشخاص ولهذا اقدر ان الامر يحتاج الى تحويله الى القناة الطبيعية ويجول الى اللجنة القانونية ليعود النقاش فيه أكثر لأننا لدينا موضوعات كثيرة الحقيقة وحسب للنقاش بعد استكشف ان الامر يتطلب تحويله الى رأي في ودراسة متأنية واعداد الرأي وهذا تقديري ان الامر يحتاج الى ارساله حسب القناة الطبيعية للجنة القانونية، اذا سمحت استاذ ليث ارجو عدم الحديث بدون اعطاء الاذن بالحديث هذا الامر والقرار لكم اذا سمحتم اقتراحات تحدث عدد حوالي (٧-٨) اخرة حول الموضوع. هل ترون ان يناقش الان ام يجول الى اللجنة القانونية؟ هذا القرار ليس موضوع نقاش الان اما ان تفتحوا الباب للنقاش الان هنا واما ان يجول الى اللجنة القانونية، نقطة نظام الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي الرئيس مع كل الاحترام لما قيل انا اعتقد ان هناك خلطاً بين مواضيع عدة اول نقطة تبحث هي صفة الاستعجال المطلوبة فان لم تفرز يصبح البحث في مبدأ قبول القانون بأن يتل فيبحث مبدأ قبوله فان اقر ذلك احيل الى اللجنة المختصة هذا هو التسلسل الذي اوردته المادتان (٣٩ و ٤٠)، وانا اشارك معالي الاخ عبدالكريم الدغمي فيما ذهب اليه، ما يطرح على المجلس أولاً: هو طلب الحكومة صفة الاستعجال في المادة (٣٩) والقرار للمجلس ان قبل الاستعجال تدخل في نقاش ولا نحيل للجنة

فيقول على انه اذا كانت هناك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثرية يقرأ في الحال علناً وتدخل في البحث اذا لم يقر ذلك يقرأ القانون واسبابه المرجبة وتناقش في المبدأ فان اقرنا المبدأ ذهب الى اللجنة وان لم نقره كما تقول المادة (٤٠) يذهب الى مجلس الاعيان، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الحكومة لم تطلب بحثه في الحال وانما اعطاء صفة الاستعجال لا تعني بحثه في هذه الجلسة وارجو ان النظام واضح وان الاستعجال الذي طلب يعني وقد مرت علينا قوانين كثيرة واعطيت صفة الاستعجال عند اللجنة القانونية وتعاد البنا اما الحكومة لم تطلب صفة الاستعجال لبحثه هنا هذه لم يأتي والنص المادة (٣٩) واضح، الان المطروح هو معالي الوزير طلب اعطاء صفة الاستعجال وهناك قوانين كثيرة مشاريع اعطيت صفة الاستعجال ومرت من خلال قناة رسمية وعادة اما نحن قبول القانون ان كان هناك من يرفض القانون ثم يجول الى اللجنة القانونية. المادة (٣٩) واضحة في هذا الموضوع، فأرجو ان يكون ماتم التحدث به كافياً لأخذ فكرة قبوله او رفضه يجول الى اللجنة القانونية او بحثه الان والقرار لكم، فمن يرى، مقترح واضح يا شيخني، يا سيدي الاقتراح لا يعطي الاولوية هناك قائمة عندي كبيرة هناك قائمة حوالي (عشرة) اخوان مسجلين عندي ارجو افساح المجال لمن لم يتحدث اكثر من مرة، استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس، عندي اقتراح بأن الحكومة تقدم لنا تصوراً كاملاً عن وضع المواصلات والاتصالات في المملكة ومن ثم نبحث نحن هذا القانون وهل نريد السير في القانون ام لا، الاول ان تقدم لنا الحكومة تصور كامل عن الوضع الحالي للاتصالات وكل ما يتعلق في خطتها المستقبلية لهذا العمل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاخ فارس الذي نص عليه هو الاسباب الموجبة والاسباب الموجبة موزعة عليكم فاذا سمحتم لي نقطة نظام الاخ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: شكراً، المادة (٤٠) من النظام الداخلي من المجلس تقول يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم يجري المذاكرة فاذا رأى المجلس ان هناك حاجة لمثل هذا القانون فعل الرئيس ان يضع امر احالته على اللجنة المختصة في الرأي واذا قرر الا حاجة لمثل هذا القانون فيحيله الى مجلس الاعيان معنى هذا القانون رغم اهميته يقرأ.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يا سيدي هذا واضح، استاذ ذيب واضح المشروع وزع وهو صفحة واحدة مع الاسباب الموجبة والحديث عنه كاف الان والقرار للمجلس الكريم بقبوله او رده، فهل هناك من يقول برد القانون وعدم قبوله، اذا هل يجول الى اللجنة القانونية حسب الاصول؟ اذا يجول الى اللجنة القانونية وشكراً.

البند الذي يليه السيد الامين العام.

هناك من اشعل

السيد الأمين العام:

٥. استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥، والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ٩٨٧/٣٦، ٩٨٨/٣٧، ٩٨٩/٣٨، ٩٩٠/٣٩.

معالي رئيس المجلس: مسجل لدي من الجلسة الماضية اسماء الاخوة الاستاذ الشياح، والاستاذ الروابدة والاستاذ حمزة منصور وتم الاستاذ الزعي، الطراونة، مرجي، دردور، عبادي، شبيلات، الفقير، ونسجل انشاء الحديث من يشاء الباب مفتوح للجميع فبدأ بالاستاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: ارجو تأخير دوري الى وقت لاحق معالي الرئيس اذا تكرمت.

معالي رئيس المجلس: مسجل انت الاول في الجلسة الماضية والاول في هذه الجلسة، طبيب، الاستاذ الروابدة، طبيب يا اخوانا ما اغلقنا باب النقاش والباب مفتوح للجميع فقط ترفع الايدي وتسجل الاسماء جميعاً لا يحتاج فقط اذن بالحديث فقط نبدأ الآن واثناء الحديث ترفع الايدي ويسجل من يريد الحديث، ارجو تسجيل الاسماء جميعاً، معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: شكراً معالي الرئيس، قد يكون من المفيد معالي الرئيس قبل ان يناقش تقرير ديوان المحاسبة ان اوضح والفصل بعض القضايا وبنائياً انا اتقدم بداية اتقدم بالشكر الجزيل للجنة المالية على تقريرها والجهد الذي بذل كما وانوه بجهد ديوان المحاسبة في السعي للمحافظة على المال العام.

لا شك ان نقاش مجلس النواب لتقارير ديوان المحاسبة سيكون انجاز كبير في مجال حسن استعمال الموارد على المستوى الوطني وزيادة الضبط والربط المالي والمحافظة على المال العام. ومن المؤكد ان هذا النقاش سيكون بداية مسار جديد يحقق الاهداف التي اوردها.

وزارة المالية شاركت في اجتماعات اللجنة المالية الموقرة وهي تؤيد ما ذهبت اليه بالنسبة لتوصياتها المتعلقة بوزارة المالية وما يجدر ذكره اما اثناء الاجتماعات والاجراءات المقترحة يجري تطبيقها فعلياً وسيجري تطبيق ما لم يطبق حتى الان بأسرع وقت ممكن.

ولابد اية استنتاجات قد لا تكون واقعية من حيث حجم السلفات والبقايا فان من المفيد اطلاعكم على الحقائق التالية:

أ. فيما يتعلق بالنسبة للسلفات المطلوبة وقيمتها حوالي (٥٣١) مليون دينار ما يخص الموظفين منها هو مبالغ لا تتجاوز عشرات الالاف من الدنانير اذا ما حسمتا مبلغ الـ (٥٤) مليون دينار التي دفعت بموجب كفالات اصدارها الحكومة لحساب مؤسسات حكومية وشركات متعددة فان الرصيد لهذه السلف يصحح حوالي (٤٨٧) مليون دينار من اصله من اصل هذا الرصيد (٤٠٠) مليون دينار هو يمثل ما يلي: رصيد صندوق التسليح ومخصص المخزون التمويني الاستراتيجي لوزارة التموين مخصص مخزون النفط الاستراتيجي حوالي (٦٦) مليون دينار دفعتها الخزينة بدلا من صندوق التنمية

العراقي نتيجة لتوقف هذا الصندوق عن تمويل المشاريع التي وافق عليها في الاردن.

ب. اوضحت فيما سبق المبالغ التي وردت كسلفات مطلوبة من الدوائر والمؤسسات الحكومية لوزارة المالية. اما بالنسبة لبقية البقايا المدورة فان معظمها تعود للملكية الاردنية ومؤسسة المواصلات السلعية واللاسلكية ومبالغ مترتبة لمؤسسة الضمان الاجتماعي من اصل مبلغ (١١٤) مليون دينار يعود للملكية الاردنية في معظمها عبارة عن موجودات متداولة تحققت نتيجة لنشاطها الاعتيادي ولا بد من تحقق مثل هذه الارصدة في جميع الاعمال المماثلة وفي جميع الظروف فان وزارة المالية تسعى بشئ الوسائل لتحصيل هذه الاموال وبشكل خاص ما يعود منها للخزينة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم غنياً عن القول بأن اللجنة المالية قد قامت بجهد مشكور وبخاصة رئيسها ومقررها يستحقون عليه الشكر والتقدير وان تعليقاتنا وانتقاداتنا لبعض التوصيات لا ينكس من جهد اللجنة وابداعها وانما يهدف الى اضافة حسنات جديدة الى انجازها المتميز كما ان جهود ديوان المحاسبة في الرقابة على المال العام جهود مشكورة مقدرة وان كنا نرى ان هناك امكانية ضمن الظروف الحالية لتفعيل هذا الدور بشكل اكبر اما تواصل اللجنة المالية سيدي الرئيس فهي ليست توصيات وعظية وانما اذا تبناها المجلس الكريم يجب ان تأخذ دورها للوصول الى التطبيق اذ تصبح الحكومة مسؤولة مسؤولية تامة سياسية عن عدم تنفيذها لذا فاني ارجو سيدي الرئيس ان اتناقش بعض هذه التوصيات لاني اظن انها في حالات كثيرة تختلف مع توجهات هذا المجلس من حيث المبدأ وبإدء ذي بدء ابدأ بالبند (٥) على الصفحة السادسة وهو صيانة السيارات والاليات الحكومية فلقد استكثرت اللجنة ان يصرف على (٨,٢٥٨) مركبة وآلية (٤) ملايين دينار بمعنى ان السيارة الواحدة كلفة صيانتها السنوية (٥٠٠) دينار فقط وهي اخص من كلفة صيانة سيارة اي عضو من اعضاء مجلس النواب، وهل

ورد في التقرير ايضاً ضرورة تخصيص مبالغ في موازنة عام ١٩٩٣ لتسديد التزامات المؤسسات المستقلة في هذا الشأن عند اعداد الموازنة لعام ١٩٩٣ سنعطي هذا الامر اهمية خاصة علماً بأن هذه الالتزامات تراكمت عبر سنوات سابقة وسوف ننظر في امكانية رصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية مع الاخذ بعين الاعتبار ان التوسع في هذا الرصد سوف يؤدي الى تخفيض المخصصات لمشاريع التنمية والتفقات الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية ولذا فان دراسة هذا الامر سوف تتم في اطار يعطي الاولوية للتفقات الاخيرة اي نفقات التنمية ونفقات الخدمات الاجتماعية باعتبار ان

يستدعي مثل هذا المبلغ انفاقه؟ انشاء مؤسسة جرارة بموظفيها وابنيها وقطع الغيار التي تخزن فيها ام انها ستصبح وسيلة لهدر المال العام والاحتفاظ بمخزون سنناقش فساد والتصرف به هنا في هذا المكان خاصة وانني اعرف ان هناك مؤسسات وشركات على ارفقها قطع غيار بالملايين ليست لها الفائدة او جدوى وهل تناقش هذا الموضوع ونحن نحاول ان نفعل دور القطاع الخاص في هذه المرحلة لتشغيل اليد العاملة، سيدي الرئيس انا ضد انشاء مؤسسة حكومية لصيانة السيارات والاليات الحكومية حتى لا تصبح وسيلة جديدة لهدر المال العام، اما عن استيضاحات ديوان المحاسبة على الصفحة السادسة والاستجابة اليها فقد كنت اتفق على اخواني ان يفصلوا بين استيضاحات توردهم واستيضاحات تطلب معلومات وهي في كثير من الحالات استيضاحات تطلب معلومات لان ذلك سيؤدي الى ان يكون عدد الاستيضاحات غير المجاب عليها اقل من ذلك بكثير في الصفحة السابعة سيدي الرئيس كان الحديث عن توحيد انظمة اللوازم والمالية وقد كان توجه الدولة الى توحيد هذه الانظمة وانظمة الموظفين بشكل رئيسي ولكننا كنواب طالبنا باعادة النظر بذلك التوحيد وطالبنا بعلاوات لبعض القطاعات كما يعني اننا نطالب بان لا تتوحد هذه الانظمة، كما ان التعامل مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة تعامل مختلف ولا يجوز انه يدار بنفس الطريقة والا فما هو المنطق بمنح الاستقلال المالي والاداري لبعض المؤسسات وهو منطقي في يقيني خالفته اللجنة الموقرة عندما طالبت بالاستقلال المالي والاداري لديوان المحاسبة

بنفسه مما يعني وضع نظام مالي ونظام للوازم يخالف للنظام المالي ونظام اللوازم العامة اما في الصفحة الثامنة سيدي الرئيس، فعن سنة المعالجة خارج البلاد على حساب التأمين الصحي طالبت اللجنة الموقرة في البند (١) متابعة تحصيل السلف وانا اعرف ان المقصود ليس تحصيل السلف وانما تسويتها، لان لن اقول الجميع لان معظم من اخذ هذه السلف قد صرفها او صرف جزءاً منها على معالجته، ما يطلبه الديوان هو تسوية حسابات تلك السلف حتى يغلق السجل فقد تم انفاقها في كثير من الحالات والحالات التي لم يجري فيها الانفاق من هذه السلف هي حالات نادرة الا ان الذي صرفت له تلك السلفة لم يتم تسوية حساباتها لدى وزارة الصحة ولذلك ارى ان تبدأ الفكرة بدل متابعة تحصيل متابعة تسوية السلف بكافة الوسائل، الصفحة التاسعة اخواني الكرام وخاصة البند (٥) منها تحت ثالثاً، كلنا في هذا المجلس ندين الى مستشفى عام او خاص اذا طالب المريض بضمانات قبل ان يعالجه فما بالنا نطلب ضمانات تأخذها المستشفيات قبل المعالجة اتفق على اخواني ان يقولوا ان مريض ورد الى مستشفى حكومي وهو لا يحمل حتى وثيقة تثبت جنسيته هل سيطلب منه المستشفى ضمانات لأنه سيدفع مستحقات الحكومة، ان العلاج حق طبيعي من حقوق الانسان نعالجه أولاً ثم يترتب لنا ذلك الحق ولدينا من الطرق ما نضمن به المال العام فان تملكنا او تملكنا في تحصيل المال العام فلا يؤدي ذلك الى حرمان مواطن من حقه الطبيعي بأن يحصل على المعالجة اللازمة ولذا فاني ارى ان الفقرة (٥) من البند

تتعامل مع بعض مؤسساتها على قاعدة السلفة وهي تعرف ان سلفتها في معظم الحالات سلفة غير مستردة اما في بعض الحالات الاخرى فهي ديناً كالمبلغ الذي تصرفه الحكومة نيابة عن الصناديق العربية التي كانت تقرضنا قبل حرب الخليج وبدأنا تنفيذ مشاريع توقفت عندما توقفت الدفع فأصبحت الدولة تصرف من خزيتها على تلك المشاريع ولكنها تسجل المبلغ سلفة على ذلك الصندوق المقرض الى ان تبدل الظروف وندعوا الله ان تكون قريباً ولكن ليس على حساب موقفنا القومي، صفحة (١٨) ايها الاخوة الشيكات المرجعة نحن نطالب الحكومة الموقرة دائماً بالتطوير الاداري والتسهيل على المواطنين ولذلك فانا نتمنى عليها ان تقبل الشيكات فان رجع منها فهناك القضاء للحصول على حقوق الحكومة اما ان نقول ان المواطن لا يجوز ان يدفع نقداً فانا نعطل اجراءات التطوير الاداري وفي يقيني ان هذه التوصية توصية في غير مكانها وخارج اطار التطوير الاداري، اما في الصفحة التاسعة عشرة ايها الاخوة انا اعتقد ايها الاخوان اننا دخلنا في مكان يصعب الخروج منه ان المجالس المحلية سلطات منتخبة ممثلة للشعب يجوز بصفة من الصفات ولا بوسيلة من الوسائل ان تقوي سلطان الحكومة عليها ان الحكومة في موضوع المجالس المحلية المنتخبة مسلطة وصايا تحول بين هذه المجالس ومخالفة القانون ولكنها لا تدخل بدلاً عن تلك المجالس في صناعة القرار المحلي نحن نطالب بتطوير الادارة المحلية وتفعيل اللامركزية في هذا البلد ومع ذلك تأتي هذه التوصية لتعطي وزارة البلديات سلطان مطلقاً لا راد لقضائه على عمل

(٣) يجب ان تشطب من التوصيات التي نوجهها الى حكومة قد تمسك بها فتمنع دخول المستشفى على احد الا اذا قدم كفالة مالية وقد يطلبها من بنك مرخص، صفحة (١٥) ايها الاخوة البند (٣) عدم قبول المبدأ الحسم المالي مقابل الاخلال بالمواصفات او عدم اكمال بعض الاعمال كون هذه الحسومات في بعض الاحيان تكون على حساب حسن التنفيذ وجودته انا اعتقد ان هذا الكلام صحيحاً كمبدأ ولكنه غير صحيح كقاعدة ان من الاستحالة بمكان ان يطلب تنفيذ اي عقد مئة بالمئة فليس بإمكان احد منا وزراء ونواب ان يبني بيته ويتقيد متعهد مئة بالمئة هناك ظروف الخطأ الطبيعى والخطأ الانساني وخطأ المواد المتوفرة ولذلك كنت اتفق ان تكون هذه المادة، عدم قبول مبدأ الحسم المالي بعد نسبة معينة يحددها الفنيون تصبح نسبة مقبولة يقبل فيها الحسم المالي فان تجاوزت ذلك لا يقبل الحسم لأنه عندها يصبح على حساب الجودة وهو امر فني كنت اتفق على اخواني في اللجنة المالية ان يأخذوه بعين الاعتبار، اما الصفحة (١٥) فيها يتعلق بالبقايا فان الرقم الوارد مرهب . . اذا اخذ على علاقته (٥٩٥) مليون دينار ظنت اللجنة الكريمة ان بإمكانه على السطر الاخير تأمين السيولة النقدية للحكومة وكأنا هناك (٥٩٥) مليون الدولة قادرة على جبايتها لتحسن سيولتها وقد اورد معالي وزير المالية حالياً بعض هذه الحقائق وانا في يقيني ان من واجبات اللجنة كان ما هي المبالغ التي يمكن تحصيلها لأن معظم هذه السلفيات لدوائر ومؤسسات حكومية يتم تسويتها ولا يتم دفعها لان الدولة مسؤولة عن ادارة مؤسساتها فهي

هكذا من الله على

المجالس المحلية ولنقرأ الفقرة لها الاخوة انها تقول تقديم خطط وبرامج كافة المجالس من خلال دراسة المشاريع موازنتها من قبل جهاز متخصص في التحليل المالي لدى وزارة شؤون البلدية والقروية لحد هنا هذه خدمة للمجالس وحيلة ولكن بعدها واعتماد الارقام النهائية لتلك الموازنة او تخفيضها على ضوء نتائج التقييم للخطط والبرامج السابقة فتهي بذلك وجود ادارات محلية وانتهى المنطق من انتخاب اعضاء تلك المجالس، صفحة (٢٠) في تحصيل اثمان فضلات الطرق في امانة عمان الكبرى وانا لا اتحدث من منطق خبرة سابقة اعتقد انها صغيرة في هذا المجال ولكن ما احب ان اعرفه، هل هذه البقايا نتيجة بيع ام نتيجة قرار بيع؟ لاني اعرف ان البلدية لا تباع فضلة لا تقبض سعرها قبل التسجيل ولكن كثيراً من المواطنين يتقدمون بطلب لشراء الفضلة فيصدر قرار ببيعها ولكن المواطن لا يكمل اجراءات البيع، ديوان المحاسبة يعتبر العملية قرار بيع ويعتبر المبلغ ديناً وانا لا اعتقد ان قانون تسجيل الاراضي يسمح باعتبارها هذه العملية بيع هذا اتفاق سابق خارج دائرة الاراضي والمساحة لا يترتب عليه اي عقد اذ لم يسجل بعد، كنت اقنى ان اعرف الارقام المترتبة على قرارات بيع والارقام المترتبة على عملية بيع فعلية تمت في دائرة التسجيل ولم يتم قبض ثمنها، اما الموضوع الصغير الحقيقة وهو ما اعتقدت ان اللجنة كان يجب ان تمر عليها وهو اعتماد سعر الموز إضافة لتحصيل الرسوم انا اعتقد ان الموز سلعة لا تباع كذا تشتري، وانما يصرف عليها للتخمين الشرعي استاذ محمد ابوفارس، للتخمين الشرعي يصرف عليها

لتتحول الى سلعة جديدة وبالتالي لا علاقة بين سعر الشراء وسعر البيع ومن هنا جاء مبدأ اعتماد سعر تقديري لغايات فرض الرسوم فان وجد الاخوة في الديوان وسيلة اجدى صادقة لا تسمح بالفساد الاداري والمالي لصغار الموظفين فانا مع تطبيقها ولكنني لا اعتقد انها وسيلة ممكنة التنفيذ، اما عن الصفحة (٢١) فلا اعرف ما الذي حال بين اللجنة المالية الموقرة وبين ان لا تورد توصيات على موضوع الجامعة الاردنية فقد اوردت المأخذ عن دون دوائر الدولة ولم تورد معها اي توصيات اقنى ان اسمع توصيات على هذه المؤسسة الحكومية الرسمية العامة اسف على التعبير، اما على الصفحة التاسعة والعشرين فليعذرني اخي الكريم رئيس ديوان المحاسبة فهي الحقيقة تتحدث عن موضوع شائك وهو موضوع حصانة رئيس ديوان المحاسبة وانا اعتقد انها الاخوة ان الحصانة تنأى للموقع بعد ان تشغله وليس قبل ان تشغله فليس لنا حصانة كنواب ونحن مرشحون وليس للوزير حصانة وليس لأحد حصانة الا للموقع والمنصب اما الحديث عن حصانة لرئيس ديوان المحاسبة قبل ان يعين فاعتقد انها حصانة في غير مكانها لم يعرفها الفقه القانوني اما ان ينسب تعيين رئيس ديوان المحاسبة لمجلس النواب فاعتقد انه امر مجافي لصلاحيات مجلس النواب فان نسينا تعيينه وعيسته الدولة وقام باجراءات خاطئة من المسؤول، هل رفع مجلس النواب مسؤولية الحكومة عن هذه المؤسسة وقائدها لمجرد انه نسب من مجلس الاعيان والنواب وهل لنا كنواب دوراً في اجراءات السلطة التنفيذية ام ان هذا امراً يعتبر تدخلاً واضحاً من سلطة في

المحاسبة ختاماً ايها الاخوان ارجو ان اقول ان توصيات مجلس النواب ليست نصائح وارشادات وانما هي قرارات واقمى على اللجنة المالية الموقرة ان تعطينا لائحة مختصرة بالتوصيات التي سنقرها او نقر بعضها لأننا سنحاسب الحكومة على تنفيذها او عدم تنفيذها، شكراً سيدي الرئيس واسف للاطالة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالرؤف الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تقرير استغرق اعداده دورتين برلمائيتين وبذل فيه جهد مبرور تضمن دراسة مستفيضة ومناقشات شارك فيها عدد كبير من المعنيين ولا يسعني الا ان اتوجه بجزيل الشكر للجنة المالية على هذا الانجاز.

ومن خلال استعراض هذا التقرير اطلعت على الجهد الكبير الذي بذله ديوان المحاسبة وهو جهد يستحق عليه الشكر والتقدير.

معالي الرئيس

يطالعنا هذا التقرير بملخص يصف الوضع العام للوزارات والمؤسسات وهو وضع يتصف بالضعف العام في الادارة لغالبية هذه الاجهزة وتسبب في الادارة المالية واهمال من قبل بعض العاملين وضعف الكفاءات والقدرات وهذا يتطابق مع احساس الاخوة النواب قبل ان تتاح لهم فرصة الدراسة الجادة لتقارير ديوان المحاسبة ومن هنا تضمنت برامج كثير من الزملاء الدعوة الى محاربة الفساد المالي والاداري

صلاحيات سلطة اخرى ونحن ننادي بالفصل بين السلطات مع التعاون والتوازن فيما بينها انا ارى ان الحصانات الحالية وهي حصانات عدم انتهاء خدمات رئيس ديوان المحاسبة الا بموافقة مجلس النواب هي الحصانات الصحيحة لانها تتعلق بالموقع بعد ادخاله وليس قبل ادخاله، اما الفقرة (ب) من البند (٢) بأن يصبح ديوان المحاسبة قريبا على الخطط المالية والاقتصادية فاعتقد انه اق في غير محله لأن من يكون رصيداً على خطأ يجب ان يكون قادراً على تقييمها وعلى الاقل يتمتع بنفس الخبرات ان لم يكن اكثر من جميع وزارات ومؤسسات الدولة التي وضعت تلك الخطط، ان ديوان المحاسبة هو ديوان للاشراف على اتفاق المال العام وليس ديوان لوضع خطط الحكومة واقرارها ولذا لا اعتقد ان هناك دوراً لهذا المجلس فالدور لاقرار الخطط هو دور لمجلس الامة هو دور رقابي لنا بان لا يتم اجراء الا بموافقتنا فيما يتعلق بخطط الحكومة، اما ما تبقى من الحديث عن استقلالية ديوان المحاسبة فانا احيل اخواني الى نقاشنا انا نريد ان نقلل من المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والاداري نريد ضمانات ونريد حوافز للعاملين في ديوان المحاسبة ونريد استقطاب كفاءات جيلة ولكننا لا نريد للأجهزة ان يتعدد عدد تلك الاجهزة المستقلة مالياً وادارياً وتصبح التوصية اجراء على مخالفة قرارات هذا المجلس عندما نتحدث عن اقرار مجلس الوزراء لموازنة ديوان المحاسبة بتنفيذ من رئيس الديوان ونحن في هذا المجلس طالبنا بأن يقر مجلس النواب جميع الموازنات فلا تقرر موازنة واحدة خارج هذا المجلس وارجو ان يطبق هذا المبدأ على ديوان

ومن هنا كان الحاح نواب الحركة الاسلامية على الحكومات المتعاقبة بضرورة اجراء اصلاح اداري جاد وان كنت لا ارى اصلاحاً حقيقياً على المستوى المطلوب حتى تاريخه.

فما زالت الادارات التي كشفت تقارير ديوان المحاسبة جوانب الضعف والقصور والاهمال لديها تمارس دورها وينفس الروح التي كانت تمارس من خلالها من قبل وما زالت عمليات التعيين والترقيات تتم بنفس الطريقة التي كانت تتم بها وكان تقرير ديوان المحاسبة ليست للتقويم والمحاسبة وتصويب المسار.

ومع تفديري لتوصيات اللجنة المالية وموافقتي عليها اطالب بما يلي راجياً اعتبارها اقتراحات والتشية عليها ان استحققت القبول:

١ - التأكد من ان كل حالة من حالات الاعتداء على المال العام قد تم تحويلها الى النيابة العامة، اكرر كل حالة.

٢ - تشكيل لجنة لتقويم اداء الادارات في ضوء ما جاء في هذا التقرير واعتبار ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة معياراً يقاس اداء المسؤولين بموجبه والعمل على ابعاد كل من تثبت ادانته بالاهمال والتقصير والتواطؤ عن اي مركز قيادي.

٣ - اعطاء الحكومة مهلة اقصاها بداية العام المالي ١٩٩٣ تنمهد بإحالة المتورطين بقضايا مالية الى القضاء وتنحية القيادات العاجزة او المتهاونة.

٤ - اعطاء الحكومة مهلة تنتهي بنهاية العام الحالي تفرغ خلالها من اعداد التعليمات والانظمة مشاريع القوانين المصرية التي

تضمن سلامة الاجهزة وحسن الرقابة والمحافظة على الحق العام.

٥ - تزويد النواب بنسخة من الملخصات التي تم توزيعها على الوزارات والمؤسسات لتستعين بها في احكام رقابتها على اداء الاجهزة التنفيذية.

٦ - محاسبة المسؤولين في الوزارات والمؤسسات الذين لم يتعاونوا مع ديوان المحاسبة ولم يجيبوا عن الاستيضاحات الموجهة اليهم حيث تبين ان (٦٧٢) استيضاحاً لم تتم الاجابة عليها.

٧ - مطالبة الحكومة باستعادة حقوق الخزينة وفق خطة زمنية قصيرة المدى.

٨ - تفعيل دور ديوان المحاسبة بإقرار توصيات اللجنة المالية بهذا الشأن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

اصوات: ثنائية.

معالي رئيس المجلس: واصله، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم هذه الكلمة باسم زميلي الاستاذ عماد فارس الطراونة وباسمي شخصياً وقبل ان اتحدث ارجو من الرئاسة ان تضبط التوصيات المثلث عليها حتى يتسنى التصويت على هذه التوصيات المعدلة اذا نفي عليها لكي يتم تعديل

التقرير سيدي الرئيس عملية تنظيم البحث.

معالي رئيس المجلس: كل ما يقترح مسجل وسيطلب من اللجنة المختصة تقديم توصيات نهائية تشمل توصياتكم وتوصياتهم هم ويعرض على المجلس بشكل متكامل.

السيد سليم الزعبي: اسمحوا لنا في البداية ان نتوجه بالشكر للجنة المالية على الجهود التي بذلتها في اعداد هذا التقرير الشامل. اما عن ملاحظاتي على تقرير اللجنة فهي:

أولاً: اكدت اللجنة ضعف انظمة الرقابة الداخلية وهذا ادنى الى سوء الادارة المالية وتشي وهدر المال العام.

وعلى الرغم من اهمية هذه الملاحظة وضرورة تلافي النقص الذي اشارت اليه اللجنة فاننا نرى ضرورة وضع انظمة تضع قواعد عامة مجردة تحول بين اي الفاسد وتحقيق مبتغاه، وهذا يتطلب ان تقوم الحكومة باعداد الانظمة اللازمة لهذه الغاية، ونضيف الى توصية اللجنة ان طرق اختيار مسؤولي الادارة لا زالت تقوم على قواعد غير موضوعية ويحكمها في الكثير من الحالات للزاجية والمحسوبية والشللية. وهذا بحد ذاته يضاعف من حالات الفساد والافساد وهدر المال العام.

ثانياً: اما فيما يتعلق بسوء تنظيم سجلات المستودعات وضعف الاجهزة القائمة على ادارتها، فقد تبين لنا من تقرير اللجنة ومن تقارير ديوان المحاسبة، ان هناك جرائم يمكن ان يلاحق عليها القائمون على هذه المستودعات وليس اقلها جرائم الاهمال بل تصل الى تبديد المال العام والاختلاس وكنت اتمنى على اللجنة

ان لا تتردد بالتوصية بحالة المخالفين والمهملين والمبلدين الى الجهات القضائية المختصة ويصدق نفس القول على اجهزة جباية الضرائب والرسوم والبقايا. فالرقم الذي ورد بالتقرير على انه بقايا والبالغ حوالي (٩٣٣) مليون ديناراً رقباً مذهلاً، لا يجوز ان يبقى خارج خزينة الدولة، واعتقد ان الامر لا يتعلق بقصور احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية، بل يتعلق بالقائمين على تطبيق احكام ومواد هذا القانون، التي يجلد بها فقراء المواطنين، وتبقى مواد وديعة في مواجهة اصحاب النفوذ والجاه والنخب.

ثالثاً: اصابنا اللجنة عندما اوصت بضرورة اظهار جهاز ديوان الرقابة الادارية الى حيز الوجود. لا ندري ما الداعي الى تأخير سن التشريع المتعلق بذلك على الرغم من الوعود المتكررة.

رابعاً: ان عدم الاستجابة لملاحظات ديوان المحاسبة واستيضاحاته فقد تبين لنا انه من اصل (٤٦٢٧) استيضاحاً لم ترد اجوبة الا على (١٧٩٠) استيضاحاً، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على العقوبة التي حكمت المسؤولين، وعدم الجدية بالحفاظ على المال العام بل وعدم الاهتمام بهذا المال، وهذا سبب رئيس من اسباب المديونية، التي تثقل كاهل الوطن والمواطنين، ونود ان نشير الى هفوة وردت في التقرير على الصفحة السادسة، حيث عزت اللجنة عدم الرد على الاستيضاحات الى عدم وجود اختصاص قضائي لديوان المحاسبة، ونريد ان نصح ان الاختصاص القضائي يجب ان يبقى بيد السلطة القضائية اعملاً لبدأ استقلالها ولبدأ فصل السلطات، ولعل اللجنة

هل من أجل

هذا من الشاهد

قصدت ان تعطي الديوان صلاحيات اوسع في ملاحقة الوزارات والدوائر الرسمية واحالة المخالفين الى القضاء، وهذا ما يجب ان تكون عليه التوصية فالملاحقة شيء والاختصاص القضائي شيء آخر.

خامساً: تقرر اللجنة على توصياتها المتعلقة بضرورة وجود نظام لوازيم موحد ومتطور.

سادساً: اما فيما يتعلق بتوصيات اللجنة المتعلقة بمخالفات الوزارات والمؤسسات والتي وجدت فيها ان حجم المخالفات كبير وعرضت نماذج لهذه المخالفات الكبيرة، فاننا وبالإضافة للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة نقترح مايلي:

أ - ارسال نسخة من هذا التقرير الى النائب العام للتحقيق في هذه المخالفات واحالة المخالفين الى المحاكم المختصة.

ب - ارسال نسخة من التقرير الى الحكومة والطلب اليها تشكيل لجان تحقيق موازية في هذه المخالفات تساعد على اظهار الحقيقة.

ج - ارسال نسخة من هذا التقرير الى لجنة التحقيق النيابية للتحقيق في مدى مسؤولية الوزراء عن المخالفات اي الواردة في التقرير.

سابعاً: عندما تحدثت اللجنة عن الملكية الاردنية وخسائرها واستثماراتها تحدثت عن ذلك باستحياء. ان المبلغ الذي اتفق على تغيير شعار والوان المؤسسة بلغ (١٠١٧١،٥١٤) ديناراً، فلماذا يتفق مثل هذا المبلغ في دولة مثل الاردن تبث عن الموارد بالقطارة او بالندل. لماذا هذا الشرف بالتغيير. ومن المستفيد من

تغيير اللون والشعار؟؟ وهل كان هناك داع للون تعود عليه المواطن وقبل به ورضي به وقبله. الا يجب احالة هذه القضية الى المدعي العام؟؟ لم تقل لنا اللجنة ذلك. فماذا تقول اللجنة الان. وما هو موقف مجلسكم الموقر؟

نقطة اخرى. لم توردتها اللجنة. فلم نعر على رقم بالتقرير او بتقارير ديوان المحاسبة على رقم يحدد التذاكر المجانية وقيمها. نعتقد ان الرقم كبير جداً. وانه من الاسباب الرئيسة التي ادت الى افلاس المؤسسة هي الاعداد الكبيرة للتذاكر المجانية.

ثامناً: بالنسبة لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون، فاننا نرى ان تقرير اللجنة وتقارير ديوان المحاسبة لم تغطي بصورة وافية المخالفات الجسيمة التي ارتكبت في هذه المؤسسة والاتفاق الباهظ على برامج لا يستفيد منها المواطن ولا تقدم اي خدمة وفي الكثير من الاحيان تؤدي الى الضرر والاحباط.

تاسعاً واخيراً: اصابنا اللجنة الحقيقة فيما يتعلق باقرار مشروع قانون ديوان المحاسبة وعلى وجه التحديد حصانة رئيس ديوان المحاسبة وعلى وجه الخصوص، التنسيب بتعيينه او اثناء خدماته وهذا يتفق شكلاً ومضموناً وبموضوعاً مع روح المادة (١١٩) من الدستور بفقرتها الاولى والثانية، حيث اوجبت الاولى على الديوان ان يقدم تقريره لمجلسنا، ونصت الثانية على حصانة رئيس الديوان، شكراً معالي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام

ورحة الله، الاستاذ محمد الدردور، الاستاذ محمد فارس الطراونة باعتبار انتهى استاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: شكراً معالي الرئيس، بالإضافة الى ما ستقدمه اللجنة القانونية من تقرير مشترك حول قرار اللجنة المالية ارجوان اضيف الملاحظات التالية:

اقتدر للجنة المالية الجهد المضني في دراسة تقارير ديوان المحاسبة خاصة وان هذه التقارير شملت اربع سنوات ماضية خلصت منه اللجنة الى مجموعة من التوصيات لكل دائرة او مؤسسة حول القضايا التي لاحظتها تلك اللجنة وهنا اود ان اشير الى ضرورة بيان كل وزارة او دائرة من الدوائر الرسمية او شبه الرسمية ان تبين، ايها في التوصيات المقدمة لها ما الذي يمكن تنفيذه منها والذي لا يمكن تنفيذه بحيث ان لا نمر جميعاً على التوصيات مر الكرام. نسمعها ونتركها وبالتالي يصبح الامر روتيناً خلاصته ان يقوم ديوان المحاسبة بتقديم تقاريره واللجنة المالية بتقديم توصياتها والوزارات والدوائر تسمع ما تريد ان تسمعه وتقم آذانها عما لا تريد.

من ناحية ثانية وتقليلاً للمخالفات التي زخر بها قرار اللجنة المالية فاني ارى من الضروري اضافة جهاز المراقبة الادارية والمالية وهو ما اكدت عليه اللجنة المالية اضافة هذا الجهاز للمؤسسات والدوائر يتبع هذا الجهاز لديوان المحاسبة ويقوم بمعالجة المواضيع قبل حدوثها اذ ان الكثير من الامور يمكن معالجتها قبل حدوثها وهذا افضل من التوصية بامور حدثت لا فائدة من تصويبها بعد ان تم اتخاذ القرار بشأنها.

واخيراً ومن ناحية التنظيم الاداري فاني اشارك الاخوة الذين سبقوني بهذا الرأي ارى ان يتم ربط ديوان المحاسبة بمجلس النواب من حيث التعيين او الاقالة واي اجراء اداري آخر من اجل ان يعطى رئيس الديوان الاستقلال التام عن السلطة التنفيذية كما ويسفر لديوان المحاسبة الجواب الانسب لتنفيذ واجباته وتأدية مهماته على اكمل وجه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: ستكون كلمتي مختصرة في البداية ارى ان هذا التقرير يميز وجهود اللجنة جهود مشكورة كما انني اتقدم بالشكر لرئيس ديوان المحاسبة السابق والحالي وطاقتهم في ملاحقة الاشياء ومتابعتها في مختلف جهودهم في ملاحقة الاشياء ومتابعتها في مختلف الدوائر والمؤسسات وارجوان ايبين النقاط التالية ان كثيراً من النقاط التي وردت في التقرير تبين الكثير من القضايا التي كنت قد أشرت في كثير من المواقف وخطاباتي في السنوات الماضية والتي قدمت ولم اقدم دليلاً فجاء تقرير اللجنة وتقرير ديوان المحاسبة مطابق لما سبق وذكرت، النقطة الاخرى هو انني اثني على ما تفضل به معالي الاستاذ عبدالرؤف الروابدة في ملحوظاته وتوصياته والنقطة الاخرى هي ان ما تفضل به معالي وزير المالية ان العديد من التوصيات معمول بها وان الكثير من البقية سيعمل بها فاني ارجوان يتم ذلك لأن كثيراً من (س) التسويق قد استخدمت من كثير من المسؤولين واما ما ورد بتقرير اللجنة بخصوص مؤسسة الاقراض

هذه من اشهر

الزراعي فقد وردني في تفنيده واظن ان الزملاء الكرام قد تلقوا ايضاً بياناً من وزير المؤسسة سابقاً يذكر فيه حقائق وارقام ونأمل ان لا يكون التيه ميزة لنقاط اخرى في التقرير وارى في بيان رئيس المنظمة السابق نقاط وجيهة او نقاط وجيهة ارجو وضع بيان هذا ضمن كلمتي واطلب من الامانة العامة ان تضعه ضمن خطابي وكلمتي، اما بالنسبة ما ورد حول حصانة رئيس ديوان المحاسبة فانا اثني على ما تفضل به معالي الاستاذ الروابدة مرة اخرى، وايضا اثني على ادراج قائمة بالتوصيات على ان يقرها المجلس كاملة لأنها ليست توصيات بمقدار ما هي قرارات لمجلسنا الكريم وهنالك نقطتان اخريان وهما اخر ما نتحدث به هنا في هذا الموضوع في ان عدم الحزم في العقوبة قد ادى الى ما ادى اليه في هذا التقرير الذي بين ايدينا لذا فاني ارى ضرورة الحزم والعزم والقوة وتعديل الكثير من القوانين او فقرات القوانين لتكون العقوبة اشد واعل بما هي عليه الان حفاظاً للمال العام ولصلحة الوطن والشعب، والنقطة الاخيرة هي انني ارى ارسال نسخة من التقرير والتوصيات كليهما على حد سواء الى كل من النائب العام وتكليفه بالقيام بالتحقيق من عنده واخرى الى الحكومة ايضاً لتشكيل لجان تحقيق موازية كل دائرة في اختصاصها ونسخة اخرى الى لجنة التحقيقات البرلمانية او النيابة لتقوم هي ايضاً بدورها، شكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية وبعد،

ارجو ان اشير الى تقرير اللجنة المالية في

مجلس النواب المنشور في صحيفة الدستور يوم ٩٢/٨/٢، ويوجه خاص ما ورد حول المنظمة التعاونية الاردنية وذلك اعتماداً على دراستها لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠. وهي الفترة التي كان لي فيها شرف حمل مسؤولية ادارة المنظمة.

ويوجي تقرير اللجنة، وتقرير ديوان المحاسبة كما لو ان مديونية المنظمة التعاونية للمؤسسات الخارجية، وحجم مديونية المنظمة للمزارعين والجمعيات التعاونية قد حدثت في هذه الفترة التي تحملت فيها المسؤولية ولم تتردد اللجنة في الوقت ذاته من تضمين تقريرها اطلاق الاحكام الجزائية حول سوء ادارة المنظمة في تلك الفترة وتحملها مسؤولية عجزها المالي.

لحض ما نشرته اللجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها من ارقام استندت فيها على تقرير ديوان المحاسبة، فاني اضع امام معاليكم بعضاً من الحقائق الدامعة والدقيقة التي تنفض صحة هذه المعلومات والارقام التي اوردها التقرير ويجعل منه مجرد تحقيق صحفي مثيرة يطلق الاحكام والتهم المسبقة جزافاً دون بذل اي جهد في تدقيق المعلومات وتحصيلها.

١ - لقد ورد في تقرير اللجنة، ان مجموع قروض المنظمة المستحقة، ورسوم الخدمة حتى ٩١/١٢/٣١ قد بلغ (١٢,٧٥٣,٠٠٠) ديناراً اردنياً والحقيقة عكس ذلك. اذ اظهرت الميزانية العمومية الموحدة والحسابات الختامية كما هي في ٨٦/١٢/٣١ (في الصفحة الثالثة) والتي عرضت على مجلس ادارة المنظمة التعاونية في حينه ان رصيد القروض والخدمة على

المزارعين والجمعيات التعاونية عندما تسلمت مسؤولية ادارة المنظمة هو (١٣,٦١٥,٣٨٤) بديناراً اردنياً مستحقة منذ سنوات والسبب ضعف التسديد وتردي اوضاع القطاع الزراعي، وبعبارة اخرى، فان هذه المديونية للمنظمة كانت متراكمة على المزارعين قبل عام ٨٦. «مرفق صورة عن تقرير رئيس قسم التدقيق والمراقبة الخارجية في المنظمة، كما اشتملت عليه وثيقة الموازنة لعام ٨٦».

٢ - لقد ورد في التقرير ان حجم القروض الخارجية والالتزامات المالية المطلوبة من المنظمة التعاونية تبلغ ٢٤,٠٤٠,٠٠٠ ديناراً اردنياً، وفي الحقيقة ان المنظمة كانت قد حصلت على العديد من القروض الخارجية والمحلية قبل ٨٦/٩/١، وهو تاريخ تسلمي مهام ادارتها كما يوضح الجدول المرفق الذي يبين القروض الخارجية وتاريخ توافيقها وقيمة هذه القروض، ويثبت المرفق ان جميع هذه القروض وسحوباتها قد حصلت عليها المنظمة قبل عام ١٩٨٦، وثبتت سجلات المنظمة ووزارة التخطيط هذه الحقائق بالاضافة الى انها ايضاً ثبتت انني من جانبي قمت بالغاء بقية القرض الالماني الغير مسحوب لوقف دفع عمولة الالتزام والبالغة ٥,٧٩٠,٠٠٠ مارك الماني سنة ١٩٨٧، من اجل تخفيف عبء هذه القروض عن كاهل المنظمة. علماً بأن

الحكومة الاردنية هي الكفيلة لهذه القروض.

٣ - ورد في التقرير ان حجم التسهيلات المالية والحساب الجاري مدين بما في ذلك تسهيلات جمعية تسويق البيض حتى ٩١/١٢/٣١ بلغت ٦,٧١٥,٠٠٠ ديناراً اردنياً، ارجو ان اوضح بالحقائق التالية مغالطة تقرير اللجنة المالية:

أ - تسهيلات جمعية انتاج وتسويق البيض: لقد تم رفع سقف التسهيلات الممنوحة لهذه الجمعية من مبلغ ٧٥٠ الف دينار الى ١,٥ مليون دينار بناء على قرار من الحكومة كما هو مبين بالكتاب الموجه للمنظمة وللبانك المركزي من السيد رئيس الوزراء رقم ١/١٢/٩ تاريخ ١١٧٠٥/٩/١٦ على ان تلتزم الحكومة بتوفير السيولة اللازمة للمنظمة التعاونية، وان تكفل الحكومة القرض وما يترتب عليه من فوائد ضماناً لحقوق المنظمة، وقد تم ترشيح هذه التسهيلات بكمبيالات اصولية مقدمة من الجمعية للمنظمة التعاونية بالاضافة الى شيكات مجزأة من الاعضاء للجمعية التي قامت بدورها بتجويرها للمنظمة التعاونية.

ب - تسهيلات جمعية مزارعي غور الكرك لتسويق الحاصلات الزراعية: ويبلغ رصيد هذه

يمثل البنك المركزي في مجلس الادارة السيد احمد عبد الفتاح (ارفق طيا صورة من محضر اجتماع مجلس الادارة عن هذا الموضوع).

ب) ان الحكومة اوقفت مساعداتها السنوية المقررة للمنظمة وفقا لقانون التعاون والتي بلغت عام ١٩٨٤ ما يعادل ٢٨٧,٠٠٠ اي تعادل ١٤٪ من نفقات المنظمة طبقا لما ورد في تقرير الحسابات الختامية للمنظمة، لذلك العام والمعد من قبل مدير ادارة المراقبة الداخلية (ارفق صورة عن ذلك التقرير).

ج) يضاف الى ذلك انني ارسلت حول نفس الموضوع مذكرة تفصيلية الى دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٩٠/٣/٣١ رقم ٢٢/٥/٢/٣٤٨٨ والتي شرحت فيها باسباب الاسباب الكامنة وراء العجز المالي للمنظمة ومبرراتها حتى ذلك التاريخ (مرفق نسخة من ذلك التقرير، لاطلاع معاليكم واعضاء اللجنة المالية).

بناء على ما تقدم، فاني ارى في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب عن المنظمة التعاونية تجاهلاً متعمداً تدقيق الحقائق التي كان من المفروض على اللجنة التثبت منها من خلال الاتصال بادارة المنظمة الحالية ومراجعة موارثاتها وسجلاتها وقرارات مجلس الادارة للتأكد من هذه الحقائق، واعفاء نفسها من مغبة توجيه

التسهيلات ما يقارب ١,٧ مليون دينار، اعطيت هذه التسهيلات قبل عام ١٩٨٦. اي قبل استلامي المسؤولية في المنظمة التعاونية. وكان الاجراء الوحيد لتحصيلها هو بيع ممتلكات المزارعين الذين كانوا يتذرعون بالتأخر عن السداد بانتظار حل الحكومة للمديونية الزراعية التي وعدت به. وبسبب تصرفات المسؤولين الكثيرة عن حل مشكلة مديونية المزارعين واعفائهم من القروض وفوائدها.

٤ - كما ورد في تقرير اللجنة ان العجز التراكمي حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ قد بلغ ٥,٤٧٨,٢٩٧ ديناراً، وبتاريخ ٩١/٨/٣١ وصل العجز التراكمي الى مبلغ ٥,٨٨١,٧١٢ ديناراً.

وارجوان ابين هنا الحقائق التالية:

أ) قبل تسلمي المسؤولية في ٨٦/٩/١ كانت المنظمة التعاونية تعتمد مبدأ الاستحقاق للفوائد في استخراج ميزانياتها، مما كان يظهر ارباحاً وهمية وفائضاً صافياً كان يوزع على الموظفين، وبعد تسلمي المسؤولية اوقفت العمل بهذا الاسلوب واعيد دراسة الميزانيات السابقة على اساس مبدأ الاستحقاق والاساس النقدي وذلك بطلب مني وبقرار من مجلس الادارة رقم ٨٨/١٤٨ تاريخ ٨٨/١١/٢٢، وايد هذا الاجراء

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، استاذ شبيلات غير موجود، استاذ الفقير موجود، دكتور محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: ارجوان توجل كلمتي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: دكتور محمد الزين، استاذ سلامة الغوييري.

السيد سلامة الغوييري: شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس، الزملاء النواب باسمي وبالنسبة عن اعضاء الكتلة الوطنية في هذا المجلس الكريم اقدم الشكر للجنة المالية التي اعدت هذا التقرير بعد دراسة متكاملة ودقيقة لتقارير ديوان المحاسبة المقدمة اليها. ونحن منذ البدء نعلن موافقتنا على جميع التوصيات التي تقدمت بها اللجنة. ولكننا بدورنا نبدي هذه الملاحظات التي نعتقد انها مفيدة وهامة.

أولاً: ان جميع القضايا التي وقعت فيها المخالفات او ما اصطلح على تسميته بالفساد ما كان ليقع لو كانت قوانين ديوان المحاسبة لها من الشمول والوضوح ما يعطي للديوان سلطة الرقابة بحق. وسلطة الاتهام معاً.

ولكن نظراً لأن القوانين قد صاغتها السلطات التنفيذية على توالي الايام فان صلاحيات ديوان المحاسبة قد تقلصت وتوارت إلى ان اصبحت مجرد اجازة صرف مبلغ او السؤال الحجول عن مخالفة لموظف بسيط.

التهم التي لا تنسجم مع طبيعة وظيفتها. ختام، ارجوان اثبت انني تسلمت المسؤولية في المنظمة في ١٩٨٦/٩/١ في ظرف كان المسؤولون فيه بما فيهم رئيس ديوان المحاسبة وجهازه يعرفون الاوضاع المتردية للمنظمة ولا اريد ان افخر بما انجزته خلال فترة ادارتي لها فقرارات مجلس الادارة ووضع المنظمة عند مفادتي لها بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧ توضح الجهد الذي بذل والتحسين الذي تم على اوضاع المنظمة التعاونية ادارياً ومالياً مقارنة بوضعها يوم استلامي المسؤولية فيها، وكانت المنظمة عند مفادتي لها في مسارها الصحيح وفي وضع مالي مريح تشبه الارقام ومشكلتها الوحيدة كانت مديونية المزارعين وكيفية حلها والذي لم يتم رغم امكانية ذلك بسبب تردد الحكومات السابقة في معالجتها.

وعلى ما اوضحت اعلاه، فاني اطلب من معالي رئيس مجلس النواب الذي احترم نزاهته وامانه تشكيل لجنة لمراجعة ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وما عرضته من حقائق في مذكرتي هذه حتى اذا ما تبين له صحة ما ذهبت اليه ان يتم تصحيح تقرير اللجنة المالية وتقديم الاعتذار لي، عن الاساءة التي تضمنها. وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام، والله من وراء القصد،

مريد التل

نسخة لسيادة رئيس الوزراء الافخم
نسخة لمحافظة البنك المركزي
نسخة للسيد رئيس ديوان المحاسبة.

هذا من أصل

كل من الأعمال

لو كانت قوانين ديوان المحاسبة تعطيه من الصلاحيات ما يعطى في كل قوانين العالم لسلطات الرقابة المالية في الدول. لقام الديوان نفسه بتوجيه الاتهام وبالسوق الى المحاكم دون ان تنتظر سنين طويلة تظمس فيها معالم الجرائم وتزول... ان اولى واجبات مجلس الأمة ان يراقب سياسة الاتفاق ويحفظ المال العام ووسيلته هي ديوان المحاسبة ولذلك يجب ان يربط رئيس الديوان والديوان نفسه بمجلس الأمة تعييناً وعزلاً وصلاحيات وسلطة. وهكذا كانت اتجاهات الامور في بدايات سنوات الخمسينات ومع تولي الحكومات تولت السلطة التنفيذية وغيرت الوقت واوعزت حتى غدا ديوان المحاسبة الاردني على ما هو عليه اليوم تطرح قضايا الفساد وتثن منها البلاد ولا يفتن له احد ولا يكون نفس الديوان له علاقة بواقعة مهما كانت.

ثانياً: موظفي الديوان يجب ان يكونوا من حملة الاختصاصات العالية والمؤهلات الكبيرة التي يجب ان تشارك في كل عطاء وفي كل جهة تتولى نشاطاً اقتصادياً من أنشطة الدولة التي تراوها المؤسسات المختصة بها مثل عالية وسلطة وادي الاردن والسوق المالي والبنوك وغيرها.

ونسأل عن ذلك القوانين المطبقة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وحتى تونس والمغرب.

ثالثاً: يجب الا تنتظر طويلاً على وضع التشريعات المناسبة لهذا الامر بحيث يتضمن هذا التشريع إيجاد جهاز لمراقبة الادارة يقوم على متابعة المخالفات المالية والادارية ويعالجها قبل حدوثها. ويجب ان يقر مجلسكم فيما اذا رغب

ان تقوم اللجنة المالية بوضع مشروع قانون مناسب لديوان المحاسبة بالتعاون مع الحكومة ومع جميع الجهات المعنية ثم نتقدم به في الدورة العادية حسب القواعد القانونية الاصولية ليطلع للنقاش ومن ثم التوصل الى القرار.

معالي الرئيس.

ان الشعب الاردني وعلى رأسه جلالة الملك المعظم يتصدى الان لأكبر حلة في تاريخه المجيد ويحمي خلفه قياً لهذه الأمة انبثقت وتأكدت منذ فجر الرسالة النبوية المباركة وتجددت في شعارات الثورة العربية الكبرى. وقد استطاع بفضل حكمة الريان ان يسير بالسفينة في خضم اعنى الامواج ومن الواجب ومن المصلحة التي لا تقاربها مصلحة. ان نصون كل فلس والا يتفق على اية جهة الا بعد التدقيق الشديد. وهذا كله يجب ان يتم علانية وبموجب قوانين وانظمة واضحة. حتى يشيع بين المواطنين حول الثقة وحتى تتوارى مشاعر الحسد ومهمات الاشاعات.

معالي الرئيس السادة الزملاء لأن القوانين هي ضوابط للسلطة التنفيذية ومن ثم هي دعائم للوطن، لذلك اتنا اعضاء الكتلة الوطنية نبارك هذه الجهود للجنة المالية ونطالب الحكومة الالتزام بتوصيات واستفسارات ديوان المحاسبة. والاجابة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات المعنية.

وندعو الله ان يحفظ هذا الوطن الغالي بقيادة الشبل الهاشمي جلالة الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، اود ان احدث في جانبين الجانب الاول سياسة الادارة المالية.

ان تقرير ديوان المحاسبة هو تقييم للادارة الحكومية في ادارة المؤسسات واتفاق المال العام وهو يعطي صورة عما يلي:

١- دايناميكية الجهاز الاداري او جموده، ويلاحظ غياب الدايناميكية وحلول الترهل والتسيب مكانها.

٢- الالتزام بالقوانين والانظمة وعدمه يلاحظ عدم الالتزام بتلك القوانين والانظمة، وهذا توجه خطير، فاسأل هل هناك عقوبات لمن يقبل ذلك؟

٣- المتابعة وضعفها وغيابها: يلاحظ غياب المتابعة وضعفها في بعض المؤسسات، والا ما معنى تكرار تلك المخالفات وباستمرار ودون اتخاذ اجراءات لمعالجة ذلك.

٤- التطوير الاداري ومواكبة التغيرات، او عدم ذلك يلاحظ الجمود في هذا الجانب، والدليل على ذلك تكرار المخالفات وبصور مختلفة وبقاء الاشخاص في مكانهم وعدم اي اجراء في النظرة الادارية سواء اشخاصاً او تحفيظاً او تنفيذاً او ادارة.

٥- الاهتمام وعدم الاهتمام بالمال العام: يلاحظ ان النظرة الى المال العام تختلف عن النظرة الى المال الخاص فيظهر التقرير التسيب في المال العام والنظرة اليه بعكس

محافظتنا على اموالنا الخاصة.

٦- التنسيق بين الوزارات والدوائر: يلاحظ غياب التنسيق بين الدوائر والمؤسسات المعنية لتحقيق حسن ادارة المرافق وبأقل التكاليف وعلى اقرب ذلك ديوان المحاسبة ووزارة المالية فلا الحظ اي تنسيق في هذا المجال.

٧- مدى مواكبة التشريعات للمتغيرات السريعة، يلاحظ ان التشريعات متخلفة عن الواقع، بل ومتأخراً بشكل كبير ودليلنا على ذلك ان ديوان المحاسبة وقوانينه وتشريعاته لا تزال تراوح مكانها ولم تستطع ان تستجيب للمتغيرات او ان تنقل دور الديوان من الناقل الى المخالفات الى المتابع والمنقذ، اخيراً يلاحظ ان الحكومة لم تحاول الاستفادة من توصيات الديوان وقرارات اللجنة المالية وقرارات المجلس، ولذا فانها لم تحاول تطوير الية التعامل مع مخالفات الدوائر الحكومية، ولذا لم تستفد من تلك التوصيات وايجاد سياسة جديدة للتعامل مع المال العام تأخذ بعين الاعتبار كل ما سبق.

هذا فيما يتعلق بالمبادئ العامة للسياسة المالية، اما ما يتعلق بالملاحظات فأود ابداء الملاحظات التالية:

١- ارى ان المشكلة تكمن في الآلية غير الفاعلة التي يعمل من خلالها ديوان المحاسبة، او لا يتعدى دوره تسجيل المخالفات والكتابة الى الدوائر المختصة وكفى وليس هناك من اجراءات ولذا اذا بقي الديوان كذلك فانا

اقتراح إلغاء الديوان توفيراً على الموازنة العامة وإراحة للمواطنين من مراقبة شكلية لا تؤدي دورها.

٢ - لا تتناول أعمال الديوان الرقابة على إدارة المشاريع وإحالة العطاءات ومدى مراعاتها الأصول المالية علاوة على الخطأ الكبير في تنفيذ وإنما كل الذي يتم هو فقط تسجيل الحسابات والموازنة بين الأرقام دون الكثير من تفصيلاتها، علاوة على الخطأ في التنفيذ.

٣ - يلاحظ أن التقارير ولجميع السنوات تعتبر نسخة كربونية مكررة.

٤ - اطلب إلى المجلس الكريم حصر الوزارات والدوائر المعنية بالمخالفات والطلب إلى الحكومة اتخاذ الإجراءات المناسبة.

٥ - اعتقد أن الآلية الصحيحة تكمن في تعديل قانون ديوان المحاسبة ولقد قدمت ومنذ سنة مطالباً بتعديل بمشروع قانون لتعديل قانون ديوان المحاسبة ورغم التزام الحكومة فإنها لم تقدم لغاية الآن مثل هذا الطلب بحيث يعطى الصلاحيات اللازمة للمحاسبة الفعلية والتقديم للمحاكمة وتعديل قانون العقوبات ليشمل جرائم الإهمال والتسيب والتصرف غير المسؤول، وإعطاء الديوان حق الرقابة الإدارية، ومحاسبة الأشخاص ذوي العلاقة وعدم ترك المسؤولية عامة على الدائرة. فذلك المسؤولية والمخالفات تأتي بشكل عام على دائرة معينة دون أن يحدد المسؤول بالذات، إذ أننا لم نلاحظ تحديد المسؤولين في كل دائرة عن هذه الأزمات والتصرفات

الخطأ التي تتم.

٦ - أؤيد بقوة كل مقترحات الديوان وأمل من زملائي اتخاذ قرار بشأنها لتحال إلى الحكومة للعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية لعمل شيء ما والا فإن إهدار الوقت في المناقشة ودراسة التقارير لا طائل نغته أبداً وأرجو أن لا يصبح مصير هذه الجلسة كمصير الجلسات السابقة وفي الأعوام السابقة.

٧ - اطلب أن تقوم كل وزارة ودائرة معينة وبمشاركة ديوان المحاسبة بحصر المخالفات المالية والإدارية وتحديد الشخص المسؤول عن كل جزئية وأمل أن يتم ذلك خلال الدورة العادية القادمة.

٨ - أؤيد كل ما جاء في توصيات اللجنة المالية، وأرجو أن يصوت عليها ونحال إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

٩ - اتساءل ما مصير كل النقاشات والمداخلات والتوصيات والقرارات، وأطالب بتقرير يقدم للمجلس عن كل التقارير التي بحثها المجلس منذ مارس مهامه وماذا استجابت الحكومة والدوائر لقرارات المجلس والإجراءات.

١٠ - أخيراً أؤكد التنسيق بين الديوان ووزارة المالية باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ بنود الموازنة والإشراف على حسن صرف المخصصات، أكتفي بهذه الملاحظات العامة لأن الملاحظات الفنية قد أوردتها اللجنة المختصة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

مناقشة توصيات اللجنة المالية حول تقرير ديوان المحاسبة

أني أشد على يد المخلصين الذين يبدفون إلى تصويب الخطأ الذي لا تقال العثرات إلا به في كل الميادين. وأن المصلحة الوطنية تقضي حفظ الناس في دمائهم وإعراضهم وأموالهم، الأمر الذي يترجم كرامة الإنسان وعزته ومنعته. وأي توجه لا يتفق مع هذه المضامين ليس سوياً ولا يحقق ثمرات.

إن مهمة الإصلاح تحتاج إلى عواملها وأولها وأولها نقاء وصفاء المصلحين ليكونوا الأسوة والقدوة قلباً وقالباً، والغريب أيها الأخوة الزملاء هو ارتداء ثوب الإصلاح والتبكي عليه في الوقت الذي نجد صاحبه موعلاً في الفسدة كلما وقعت بين يديه فريسة لا يرضى فيها إلا ولا ذمة. وما أحوجنا إلى محاسبة النفس قبل أن نحاسب وإلى أن نزن أعمالنا قبل أن توزن علينا. ومع الاحترام والتقدير لكل جهد فاني أجد أن الحاجة ماسة إلى إدراك هذه المعادلة، وإدراك أن أمر الفساد ومن لا يحسن الدعوة إلى الإصلاح سواء. بل، إن الثاني أشد خطراً من صاحبه طالما أنه يراهن على باطل زهوق مستخفاً بقدرة الحق القادر على سحق الباطل وإن تراءى لأعمى البصيرة أنها طالت غيبته أو زالت دولته.

أني وأنا في صدد مناقشة المخالفات المالية والإدارية التي أوردتها اللجنة المالية الموقرة من خلال استعراضها لأربع تقارير سنوية خلعت

لديوان المحاسبة، أجد أن مجريات أمورنا تدل مدى إفرازات شعبنا للكوادر الإدارية والفنية المعنية. من جانب ومن جانب آخر عجز صاحب القرار عن وضع حد لهذا المنحدر الخطر الذي إن لم يمنع لكان الوصول إلى الكارثة عثم لا سمح الله.

وفي رأيي المتواضع فإن المعالجة تحتاج أولاً إلى التربية السليمة التي تجعل الرقابة الذاتية فاعلة إلى الحد الذي نجد معه الموظف والمسؤول أكثر حرصاً على أداء واجبه وأشد حفاظاً للمال العام الذي بين يديه على أن مصلحته الحقة لا تكون إلا من خلال وطن قوي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأنه مؤمن من خلال مسؤوليته على مقدرات الشعب التي بين يديه وإن أمانته تدل على كبر نفسه وعظم مكانتها وأن تفرطه يعني أنه غاش لنفسه التي بين جنبيه ومن كان لنفسه غاشاً فهو لغيره أكثر غشاً.

أما صاحب القرار فهو الأكثر قدرة على تطويق المشكلة والتخلص منها على أنه صاحب الصلاحية التي من المفروض أن يكون على مستواها وإن ثقة القيادة والشعب فيه في محلها ومن هنا فلا بد من مواصفات تتوفر فيه أهمها الحكمة والحكمة والقدرة على وضع السكين على المفصل وليس المهم البتر لكن المهم متى وكيف يبتز على أن حكمته تلزمه بالمعالجة على صعوبتها وثمنه من الاستعجال في اتخاذ القرار الأسهل عليه الضار بالمصلحة العامة وقد قال الله تعالى «إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ولم يقل حتى يغيروا أنفسهم. أما الحنكة فهي التي تصل بصاحبها إلى تحقيق المصلحة التي يراها للمجتمع بالوسائل المتاحة لا أن يبرجنها

كل من أشعل
هكذا من أشعل

كلنا من الله على

بحجة تحديث الوسائل او الحصول على المزيد منها. وصاحب القرار معني باعطاء الكثير ولو عاد عليه بالقليل فهو صاحب القدوة بالايثار لا الاستئثار.

من هنا فان الحلل الذي اوردته التقارير انما يشكل ممارسات فردية خاطئة وحتى تصل الى المعالجة الصحيحة فلا بد من الكشف عن حقيقة الداء المستتر لقدراتنا المالية المحطمة لقدراتنا الاقتصادية من اجل ذلك اود ان اذكر زملائي الكرام ما كنت قد بيته تحت هذه القبة في مناسبات عديدة على ان الاقتصاد السليم هو المرتكز على قواعد انتاجية والتي تقضي التطلع الى الانتاج الارتقائي كما ونوعا وبذل كل الطاقات في سبيل ذلك. واستعمال المتاح في الانفاق العام والخاص على قاعدة رحم الله امرأ عرف قدر نفسه فوق عند حده. وقديماً يقولون رجله على قدر لحافه. مكونة قاعدة حياتية سليمة لا خير في امة لا تأكل مما تنج ولا تلبس مما تنسج.

الانتاج :

اننا نخسر من خلال عدم استغلال امكاناتنا الانتاجية آلاف الملايين من الدنانير وخاصة قطاعنا الزراعي الذي تحولنا عنه وقد تجلبنا بشباب اخرى خادعة هي التي لوئت صفاء طبيعتنا التي كان عليها من قبلنا من قومنا الى عهد قريب يوم كانوا يوظفون كل طاقاتهم وقدراتهم للانتاج المفيد ولا يمدون ايديهم مستجدين غيرهم على ان يدهم العليا يوم كنا نسهم في تقليد شعوباً اخرى تسمى اليوم بمتقدمة. ولعل الاشارات التالية تظهر حجم

الخسارة التي حلت بنا ولا زلنا غير ملتفتين لها: أولاً : الانتاج الزراعي في وادي الاردن من الناحية العملية كنتيجة للنشاط الزراعي في الوادي الخصب نحن لم نستثمر ذلك الوادي بعد. هناك اكثر من مئتي الف دونم ارض سليخ اي غير مشجرة يمكن استغلالها من خلال الدورة الزراعية وفي دور المحاصيل تزرع هذه المساحات موسم في الشتاء قمح يمكن بحول الله ان يعطي مئتي الف طن قمح وموسم صيفي ذرة بيضاء تعطي ثلاثمائة الف طن وموسم شريري بنفس المقدار اي يمكن انتاج اكثر من ستمائة الف طن من الحبوب من غور الاردن في سنة واحدة ومجموع القيمة لهذا الانتاج تصل الى اكثر من ستين مليون دينار دون ان يؤثر على كمية الانتاج الحضري وخاصة البندورة التشريعية التي تحتاج الى ان تغطي كل وحدة زراعية ثلاثة بيوت بلاستيكية مكيفة لتحقيق دخل لا يقل عن (١٢) الف دينار حققة دخل لا يقل عن القيمة الاولى ومجموعها فقط من الارض السليخ لا يقل عن (١٢٠) مليون دينار في السنة.

الاعلاف :

لدينا نصف مليون طن مواد علفية كلها تذهب هدر وتصل قيمتها الى ستين مليون دينار مركزات اعلاف تصل الى اربعين الف طن قيمتها سنة عشر مليون دينار. اما الاراضي الزراعية في المرتفعات : ٣,٥ مليون دونم بور معطلة يقدر انتاجها بـ ١٧٥ مليون دينار سنوياً. البادية : التي اصير الكثير على تسميتها

صحراء فيها (٨٨) مليون دونم يمكن ان يستفاد منها انتاجياً ويقدر في السنة الواحدة اذا اخذت حقها من الرعاية وخاصة في السدود الترابية يمكن ان يصل انتاجها الى ٨٨٠ مليون دينار في السنة. اذاً مجموع الانتاج الزراعي يصل (١١٥١) مليون دينار سنوياً. اما في السياسة التعمينية والمستترقة لقدراتنا من الجهة الاخرى فنقول لقد اريد لشعبنا ان يكون مستهلكاً نتيجة اتباع السياسة التعمينية الخاطئة ذلك انها اعتمدت ملء البطون من الموائء لا من المزارع واهمها المواد الغذائية التالية وهي مدعومة باسم عون الفقير والفقير منها براء :

١- الحيز :

سياسة دعم الرغيف يبيعه فقط بـ ٢٥٪ من كلفته ادت الى مضار اقتصادية وغذائية. اما المضار الاقتصادية فانها قضت على القدرة الانتاجية من القمح لعدم وجود المردود المادي للفلاح حتى تبورت الارض ونزل الانتاج الى نصف بالمائة عما يمكن انتاجه اضافة الى الاستهانة بالحيز والتي في الحاويات لرخص ثمنه حيث مجموع ما يلقى في الحاويات سنوياً يصل الى (٣٠٠) الف طن من القمح تصل قيمتها الى ثلاثين مليون دينار.

اما من الناحية الصحية فان هناك عدم اهتمام بالنظافة العامة لدى بعض المخازن واما نوعية الحيز فهي ليست بالنوعية الجيدة اذ لا جدوى من ذلك لصالح اصحاب المخازن طالما ان الاسعار محدودة بهذا المقدار المقرر لهم، واذا علمنا ان الحيز يخمر بمواد كيميائية وليست بكثيرة فان اسباب الامراض الحبيثة في هذا

العصر تعود الى استعمال المواد الكيميائية في الصناعات الغذائية فقط من اجل الحصول على الشراء السريع وهذا امر طبيعي في ظل عالم يتحكم فيه الفكر المادي فيعمل لفناؤه بيديه.

دعم الرز :

تستورد وزارة التموين وحدها مئة وخمسة الاف طن من الرز ويبيع بالسعر المدعوم من الحزينة ونتيجة لذلك فاننا نخسر ثمانية ملايين دينار لأن الرز الذي يلقى في الحاويات من خلال ما يزيد عن الولاكم يصل الى ستين الف طن.

الحليب ومشتقاته :

فضلاً عن رداءة الحليب المجفف كحليب مجفف اي كان لأنه فقد من خواصه او بعض خواصه الطبيعية فان البلاء يقع فيما نستورد من مشتقات هذه الالات من الاجبان المطبوخة التي يضاف اليها ايضاً مواد كيميائية لون وطعم وريحه ودهن الله اعلم مصدره وهذه تحدث سرطانات في الاجسام وكلفتها تصل الى اكثر من (١٧) مليون دينار ونصف في السنة.

المربيات من الفواكه :

وهي ايضاً محفوظة بالمواد الكيميائية لكن نستورد منها بـ (٤٨) مليون دينار وفواكهنا تلقى في الحاويات لعدم وجود مصانع لتصنيعها يمكن ان يستفاد من هذه المنتجات.

اما الخضار : فيكفي ان نستورد معلب منها بـ (١٤) مليون دينار، ولو علمنا ان موسم البندورة في الشهرين الماضيين ولا زال في اخره قد وصل الى خسارة بلغت (١٣) مليون دينار.

اما اللحوم المستوردة في الطائرات فحدث

كلنا من أهل

ولا حرج ونحن نشجع على المزيد منها علماً بأنها مسرطة أيضاً لأنها مغذاة بالهرمونات .
وبهذا فإن مجموع خسائرنا من الانتاج والاستهلاك يصل الى (١٦٢٥) مليون دينار .
فما قيمة ان نتحدث عن محتويات تقرير ديوان المحاسبة على اهميته ثم نغفل اهمية البحث في عناصر الاقتصاد الوطني هذا الذي وددت ان الفت نظر زملائي الكرام له واتبه الحكومة له على ان مشكلة الفقر والبطالة لا تحتاج الى اكثر من (١٧٠) مليون دينار كما بينت ذلك تحت هذه القبة ايضاً . وقد جعل الفقير ستاراً لهدر المال العام دون ان تسهم الاجراءات المتخذة في حل مشكلته وقبل ان انبي اتي على بعض الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة المالية فيما يتعلق بالملاحظات التفصيلية فاني اثني على ملاحظات معالي الزميل عبدالرؤف الروابدة .

وهناك ملاحظات حول ما ورد عن مؤسسة الاقراض الزراعي فانه لم يظهر في صفحة (٢٦) لم تظهر الفوائد المستحقة حتى عام (٩٠) والبالغة خمسة ملايين دينار علماً بأن موازنة المؤسسة لعام (٩٠) قد ردها مجلس الادارة في النصف الاول من عام (٩١) حتى يضاف هذا المبلغ ولكن في النصف الثاني من العام نفسه قد مررت الموازنة دون ذكر هذا المبلغ فيها وكونه غير ظاهر في ما ورد في تقرير اللجنة المالية يعني ان هناك خمسة ملايين دينار يحتاج الامر الى بيانها وهنا اقترح التحقيق في هذا الموضوع .

المنظمة التعاونية :

١ - كان البنك المركزي قد ضلخ (٦) مليون دينار للبنك التعاوني لتغطية الودائع التي

اصبحت عاجزاً ولا سيولة نقدية لتغطيتها . ولم يرد ذلك في صفحة (٢٥) في ثالثاً الاوضاع المالية للمنظمة الا في البند باسم الودائع والحسابات دون الاشارة الى النقطة التي ذكرت .
٢ - الخسارة باسم العجز التراكمي للمنظمة بلغت (٥,٨٨١,٧١٢ + ٤٠٣٤١٥) دينار خلال الثمانية اشهر الاخيرة فالجموع (٦,٢٨٥,١٢٧) دينار وسيلحق هذه الخسائر الاستنزاف السنوي من الخزينة والبالغ (١,٨٠٠,٠٠٠) دينار نفقات ادارية للمنظمة لذلك فاني اقترح الغاء المنظمة التعاونية والتركيز على استقلالية الجمعيات التعاونية واجراء تحقيق حول الخسائر المتلاحقة في المنظمة على امتداد تاريخها .

اما عن وزارة الزراعة فلم ارى شيئاً وحسبنا ان هناك مبلغ (٤١٨) مليون دولار في صندوق التنمية الزراعية الذي يغذي المركز الوطني للابحاث ونقل التكنولوجيا التابع لوزارة الزراعة لم يظهر منه شيء واين ذهب؟ الله اعلم . وقد كنت ذكرت معالي وزير الزراعة بهذا الخصوص .

٣ - التحقيق في الاسباب التي دعت الى انشاء المركز الوطني بكلفة (٣٦) مليون دينار وبدائله موجودة سواء من حيث الابنية او الاجهزة .

٤ - الابحاث التي كلفت ملايين الدنانير ولمدة خمسة سنوات هي بلا نتائج من ضمن نشاطات المركز .

٥ - مركز انتاج اللقاحات البيطرية الذي يتفق

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله . الشيخ علي الفقير، الاستاذ عبدالسلام فريجات .

السيد عبدالسلام فريجات : شكراً معالي الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس، الاخوة الافاضل من الزملاء .

قد يكون من باب المصادفة - والمصادفة خير من الميعاد احياناً، ان يبدأ المجلس الكريم بمناقشة تقرير اللجنة المالية وتقارير ديوان المحاسبة بعد ان فرغ بالأس من مناقشة تقرير لجنة التحقيقات النيابة المتعلق باهدار المال العام وسوء استعمال السلطة الادارية، فبالأمس وقف هذا المجلس وقفة مشرقة دافع فيها عن اموال الخزنة العامة و اشار بأصابع الاتهام لكل من امتدت يده للعبث بهذا المال الذي هو من حق الشعب بمختلف فئاته وطبقاته، لأنه نتيجة من نتائج جهده وحصيلته من حصائل تعب واغترابه، فهو من حق الجندي الذي يريض في خندقه، ومن حق الشرطي العين الساهرة على امن الوطن والمواطن، ومن حق التاجر والموظف والعامل والفلاح في ارضه ومزرعته .

وينفس المنيار والمكيال نشطر اليوم في تقرير اللجنة المالية المتعلق هو الآخر بلون من اللون الفساد والافساد المالي والاداري معاً . ونجد ان هذا التقرير قد انصب بالدرجة الاولى على ضعف الادارة وتسيبها وقلة الانتباه الصحيح والحقيقي لدى الغالبية من كوادرها الامر الذي ادى - كما يقول التقرير - الى كثرة قضايا الاختلاس والتزوير وسيادة الامل

عليه الملايين ايضاً لنجد ان مرض البروسيللا قد تفاقم مع بداية انتاج مصل التحقن لهذا المرض من المركز نفسه .
٦ - ارسال موظفين في رحلات تنزهية الى اوروبا واميركا اللاتينية من اموال المشاريع التي تقدمها بعض الدول كمساعدة للاردن .
٧ - اقرار تلزيم مشاريع انشاء الجدر لحفظ التربة الى متعهدين بكلفة اربعة دنانير للمتر الواحد في اراضي حوض نهر الزرقاء ومنع اصحاب الاراضي في كثير من الاحيان من ذلك علماً بأنهم يقبلون ١,٧٠٠ دينار للمتر الواحد .

٨ - اسناد وظائف اعلى الى موظفين اسوا الى وظيفتهم وبعضهم قد منح درج الوزارة عند احالته على التقاعد هذا العام . واني اقترح اجراء تحقيق في ذلك كله .

وهنا وفي الختام اسجل انه ورغم بياناتي المتكررة لم تحدث اية ردة فعل لا من الزملاء الكرام ولا من الحكومة .

واسجل ايضاً ان المحاسبة على الخلل الاقتصادي في رأيي المتواضع لا بد وان تكون اشد من المحاسبة على مخالفة افراد ومؤسسات على اهميتها اذا ما قيست بالخسارة الكبيرة المترتبة على ما بينت .

وهنا اقترح ان تكون مراجعة شاملة للانتاج والاستهلاك ضمن اطار ما يجب ان نحقق من قفزات الى الامام في اقتصادنا الوطني، وان تشكل في المجلس لجنة اقتصادية تتابع الاجراءات الكفيلة بالوصول الى الاقتصاد السليم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلنا من الشعب

المتعمد في المحافظة على المال العام .

وانطلاقاً من الإيمان الثابت والقناعة الراسخة بأن سيادة الشريف الهاشمي زيد بن شاكراً وهو يتسنى الآن رئاسة المسؤولية التنفيذية في الدولة هو الاقدار والاجدر على اتخاذ الخطوات الجريئة والقرارات المناسبة لتصويب الوضع في هذا الجهاز واعادة بناء نسيجه وتطهيره من كل خبث او رجس دخل او ادخل اليه في ازمة الفساد والافساد . فسيادته كما نعلم وبما يمثل من صفات الحكمة والنزاهة وصدق الانتباه والاصالة ، وبما يعقد عليه من الامل والرجاء يجعل منه الجهة المؤهلة لقيادة ثورة الاصلاح في هذا الجهاز ، كيف لا يكون ذلك من سيادته وهو شريف هاشمي ، والهاشميون في التاريخ هم المعلمون الاوائل وهم قادة ثورة الاصلاح الاولى ضد حكم الفساد والاستبداد عندما اراد البعض تمزيق الدولة واشاعة روح الفساد والاستبداد في ربوعها وبين مواطنيها من مختلف العروق والاجناس .

معالي الرئيس / حضرات الافاضل من الزملاء .

قد يقول قائل مالنا وهذا كله وجهازنا الاداري ما زال سليماً معافى حتى وان دخله الترهل والخلل هنا وهناك . او من هذا الجانب او ذاك . وهنا ارد بالقول دون ريب او مواربة ، بأن فساد الادارة هو اكبر انواع الفساد جيمعاً وان اي فساد مالي او انهياب اقتصادي ما كان ليكون لو لم يدخل الفساد الى ذمة الادارة ولو لم يصبها داء الترهل والاهمال والتسبب وضعف الانتباه . ذلك ان جهاز الادارة في الدولة هو ذراعها

الفاعل ووجهها المشرق او المظلم ، وهو الاساس في نجاح مسيرة الحكم وانجاح خطته وتوجيهاته ، فعنصر الانسان النقي هو الكفيل بانجاح العمل والمسيره ، ومن هنا جاء قول الحسين القائد الباني «الانسان اغل ما غملك» . وليس من باب المبالغة ان يقال بأن جهازنا الاداري كان في زمن مضى منارة اعتزاز ومضرب مثل في الجدية والنزاهة رغم قلة الامكانيات المالية وعدم توفر الكفاءات العلمية وتوفير الوسائل التكنولوجية المتقدمة . اما اليوم فقد اختلت لديه الموازين وانقلبت عنده القواعد والمفاهيم . فطفوا على السطح . من يتقن اللعب على جميع الحبال ويجيد صفقة التملق والتزلف لاي مسؤول قادم منها كانت توجهاته ان كان من اصحاب التوجهات ، اما اذا كان المسؤول القادم حيادياً فيصبح الواحد من هؤلاء كالماء لا طعم له ولا لون ولا رائحة يبقى متخندقاً في موقفه لا تحركه رياح التغيير العاتية .

وهكذا تكونت مع الايام طبقة من مراكز القوى والنفوذ تستعصي على الاختراق فقد اصبح لكل واحد منهم هؤلاء شلة من المتفعين والمريدين يأتقون بأمره ويحومون كالفراش حوله . وفي كثير من الاحيان يقع المسؤول القادم وزيراً كان او اميناً او مديراً عاماً فريسة في جبال هذه الفئة من ذوي المراكز والنفوذ او ربما يخشى التصادم معهم لانهم قادرون على حرقه وتشويه مقاصده منها كانت تلك المقاصد شريفة ونبيلة . هذه الفئة التي غمت مع الايام وترعرت في جو الفساد والافساد اصبحت ظاهرة خطيرة على المجتمع وامنه بعد ان رسخت اقدامها في العديد من مؤسساتنا الوطنية وخاصة ذات

الحجم الكبير منها كالتربية والصحة والمالية والنقل والاشغال والمياه والري الى اخر القائمة واغلب المؤسسات ذات الطابع المالي او تلك ذات الاستقلال الاداري .

ولذا نجد ان التعثر قد اصاب الكثير من مشاريعنا ومؤسساتنا ، واصبح المواطن وربما المسؤول ايضاً تحت وطأة الاحساس بأن الفساد المالي وانهب الاقتصاد وتضخم البطالة وارتفاع الاسعار مرده بالدرجة الاولى الى فساد الادارة واحتكار مواقع المسؤولية فيها . حتى بات شعار التطهير الاداري والرقابة الادارية شعاراً يرفع في كل بيان وزاري لاي حكومة تؤلف . وفي تقرير اللجنة المالية الذي بين ايدينا من الشواهد والواقع ما يغنيا عن قول الكثير الكثير .

لذا فاني وانا اشكر لهذه اللجنة جهدها ومثابرتها لاجراء هذا التقرير الا انني اقول ان توصيتها لم تكن ترقى لمستوى ما وصلت او توصلت اليه من الحقائق والوقائع التي تحتاج الى تحقيق شامل في كل بند من بنود تقريرها . ومن هنا فاني اثني على التوصيات التي اشار اليها معالي الاخ سليم الزعبي في كلمته . وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لكم ، الاستاذ عبدالعزيز جبر .

السيد عبدالعزيز جبر :
بسم الله الرحمن الرحيم .
اولاً : كل جهد في هذا الباب وفي هذا الطريق سواء كان من ديوان المحاسبة او من اللجنة المالية هو جهد مشكور ونرجو ان يستمر هذا الكشف لمراكز الفساد المالي والاداري ، ولا

شك اننا نقدر ان ديوان المحاسبة بقانونه وبوضعه الحالي لا يمكن ان يكون متكافئ مع مراكز الفساد في الدولة التي عشت والتي طال الانتظار لوضع علاج حاسم لهذه المظاهر التي نراها وفي ظني واعتقادي ان مجلس النواب يتحمل اكبر المسؤولية حين يمنح ثقة لحكومات متتالية وهو يعلم انها ليست في هذا المستوى ولا يمكن ان تصبح الاوضاع التي طال الفساد فيها اريد ان اعالج بعض النقاط في هذا التقرير .

بسم الله الرحمن الرحيم
ورد في تقرير اللجنة المالية ملاحظات في الامور التالية :

١ - ضعف انظمة الرقابة الداخلية : لقد اتضح للجنة نتيجة لكثرة قضايا الاختلاس والتزوير والتسبب في ادارة المال العام واللوازم ضعف الانظمة التي تحكم الرقابة الداخلية في غالبية الاجهزة ، اقول بالاضافة الى رأي اللجنة اضيف ان موضوع التربية للانسان لها اثر كبير في هذه المظاهر السلبية ، كما ان الاعلام ومعالجة هذه الامور والتوسع في طرح هذه السبلات على ندوات مختصة وسماع الرأي والرأي الآخر حتى تكون هناك ظاهرة واضحة لمعالجة هذا الفساد .

٢ - ضعف اجهزة الجباية للضرائب والرسوم والبقايا وعدم التنظيم في سجلاتها .
انا اعتقد ان الهوى والاغراض الشخصية وفلان يرث وفلان لا يرث هي سائدة في وزاراتنا ودوائرها قفلان الذي له وزن ثقيل لا يطالبه احد وفلان الضعيف يحصل منه

الاعوار الجنوبية.

هذه الحقيقة ظاهرة تحتاج الى الاهتمام كثيراً ونحتاج من الوزير المسؤول الى سهر ورقابة وان هذه امانة في عنقه واقف شاكراً لوزارة المياه والري التي وجدت محاسب الاعوار الجنوبية فقط مذبذباً، ولا يوجد غيره، لك الله ايها المسكين يا محاسب غيور الصافي الذي لا يوجد جهاز هذه الوزارة مذبذباً الا هذا الذي يحال على المحكمة.

سلطة المياه والقروض الدولية والمحلية وقروض المجالس البلدية:

ان ملاحظة اللجنة تنص على ما يلي: عدم وجود سجلات منظمة تعطي صورة واضحة عن قيمة القروض والارصدة المدورة مع عدم مطابقة القيود في سجلات السلطة، وهذا امر غير مقبول، ان ادارة مدرسة رصيدها من التبرعات بضع مئات من الدنانير لا يقبل ان يكون دفتر صندوقها بالشكل المذكور في سلطة المياه تلك، فكيف اذا كانت هذه فيها الملايين.

الاموال الاميرية : قضايا الاختلاس والتزوير وقدرت (٤٧٥، ٢٦٨، ١) واعتذر هنا عن مدير وموظفي ديوان المحاسبة ذلك لانهم استطاعوا ان يمسكوا بالمختلسين الصغار وهذه قدرتهم وهذا حجمهم اما اختلاس الملايين الكثيرة فلا يستطيع ديوان المحاسبة ان يذكرهم.

وزارة التربية والتعليم تحت عنوان عدم القيام بالدراسة الشاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية لمشاريع الابنية المدرسية ولقد بلغت كلفة هذه المدارس خمسة ملايين دينار عمولة من قروض اجنبية وبلغ عدد الغرف (٥٦٥) غرفة استعمل منها ٤٩ غرفة

اي مبلغ حتى لو كان يحتاج ذلك المبلغ لسد رمق العيش. انا اؤيد تحديث القانون لتحصيل الاموال الاميرية ومع ذلك نبقى بحاجة الى الانسان الذي يطبق القانون اكثر من حاجتنا الى القانون، فان العدالة كما قيل في نفس القاضي لا في نص القانون.

٣ - التسبب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام.

انني مع اللجنة في ضرورة اظهار جهاز ديوان الرقابة الادارية الى حيز الوجود ولكن مع اظهار جهاز ديوان الرقابة ان يكون تعيين الرجل المناسب في المكان المناسب لا ان تكون تعيينات المدراء المسؤولين هي مزاجية وانتقائية بل يكون تكافؤ الفرص والكفاءات الحلقية والعلمية والشخصية والسيرة الذاتية هي امور توضع في اهم الاولويات لتعيين المدراء والمسؤولين. وهنا لابد من ان يكون الامناء العامون في الوزارات هم الصف الاول الذي يجب ان ينال العناية الاولى حق التعيين ذلك لانهم هم الذين يعرفون اكثر من غيرهم ويملكون اكثر من غيرهم حتى من الوزراء الذين يحتلون اعل مكان في الهرم الاداري.

٤ - وزارة المياه والري:

أ - وجود الآليات الفاضلة وتقدير (٦٢) آية.
ب - التلاعب في المحروقات.
ج - التلاعب بأثمان مياه الري في

المالية التي اثرت ان تقوم بهذا العمل الريادي، وهو مناقشة تقارير ديوان المحاسبة في الاعوام السابقة الاربع والتي قدمت هذا الجهد المتميز والتوصيات الواضحة البينة التي تعالج اسباب الخلل ثم شكري ايضاً لرئيس ديوان المحاسبة وموظفي الديوان الذين لم يتخلوا عن واجبهم رغم انهم كانوا يصيحون في واد وان تقاريرهم لم يعنى بها فيما سبق ومع ذلك كانوا يخرجون هذا التقرير مطبوع طباعة انيقة تحدد المخالفات والاسباب التي ادت الى هذه المخالفات، فيما اصيب باحباط رغم ان كل ما يحيط بهم محبط ولكن الجهد الذي وان تراءى للبعض انه انتهى

لا بد ان يشمر ولو بعد حين فجاء هذا المجلس بيعت الحياة ثانية في تقارير ديوان المحاسبة وليعطي امل جديداً يدفع ديوان المحاسبة ان يخطط خطوات اكثر الى الامام وخاصة وان شد عضده ووجد من يساعده، لا بد ان تناقش تقارير تقرير اللجنة المالية من طريقين الطريق الاول طريق عام يتعلق بمجمل القضايا دون

احادها وافرادها لا شك ان اللجنة المالية قد احاطت بكل القضايا وجاءت تقريراً بمجمل عام للواقع المالي والاداري لنشاطات السلطة التنفيذية ووضعت توصيات لكل قضية من هذه القضايا وكنا نتوقع ان تأتي التوصيات بعد ان تبين حالة الوزارات توصيات عامة تعالج جميع القضايا لكننا وجدنا هذا الاسلوب الجيد وان كنا نود ان يأتي ملخصاً بورقة مستقلة يشمل جميع هذه التواصي بعد ان جاءت مفردة في كل موقع من مواقعها هذه التوصيات الحقيقة لي ان اتساءل فقط عن آلية تنفيذها لتأخذ طريقها العملي اذا كانت توصيات المجلس الكريم

الامر الذي يدل على عدم التخطيط، اقول جواباً على هذه الملاحظة من هو ذلك الوزير المهام الذي وافق على هذا المشروع واين كانت ادارة المشاريع في الوزارة ام هو من قبيل ما دام هو قرض اجنبي فلا مانع ان نستفيد منه وان تلقى بهذا المال الى الصحراء.

توصيات اللجنة:

في سبيل اقرار مشروع قانون ديوان المحاسبة المعدل والمطلوب من الديوان التقدم به الى الحكومة، فاني اؤيد توصيات اللجنة واؤيدها فيما يلي:

١ - حصانة رئيس ديوان المحاسبة وربطه بمجلس النواب حتى تكون له الحصانة.

٢ - منح الديوان اختصاصات مالية وادارية وتوسيع رقابته على جميع المؤسسات.

٣ - النص على استقلالية الديوان المالية والادارية وذلك وهذا بهدف منح الديوان الأدوات التي تساعد على تحقيق اهدافه.

اخيراً اقدم الشكر للجنة المالية على جهودها الجبارة التي بذلتها في اعداد هذا التقرير واشكر ديوان المحاسبة ممثلاً في رئاسته وموظفيه وادعواهم ان يستمروا في جهودهم وجهادهم لا يخافون لومة لائم فان الحساب يوم القيامة اعظم بكثير من المحاسبة في هذه الدنيا الفانية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم بداية لا بد ان اوجه الشكر الى اللجنة

سيحكم عليها او سيتعامل معها كما تعاملت الحكومة مع توصياته السابقة في قضايا من هذا النوع وغيرها اعتقد انها توصيات فقط لا براء الذمة ومن باب ان نقول للناس لقد قلنا ولكن لا يجب فباعترادي اننا بحاجة ماسة الى آلية لتنفيذ هذه التوصيات حتى لا تكون حبر على ورق وحتى لا تذهب ادراج الرياح هي بحاجة الى ان تكون قرارات نحدد من خلالها طبيعة العمل المستقبلي والمدد المقررة لتنفيذ هذه التوصيات بحيث يتم الحساب بعد ذلك على ضوء ما نرى من ضرورة التقيد بها موضوع وزناً فاذا ما جاء الاجراء وفق ما نريد فعدنئذ نكون قد اوصيناها جاءت التوصية فاعلة مؤثرة وقد عمل بها والا فاننا لن يقام لها وزن الا بمقدار ما صرف عليها من مال ثمن للجبر والورق وضياح الوقت، لذلك اهاب بالمجلس الكريم ان يعطي هذه التوصيات صفة خاصة واهتمام متميزاً خاصة واننا نتحدث عن تقرير ايضا متميز وعن جهد متميز وعن توجه لهذا المجلس ايضاً متميز اذاً يجب ان نتابع الطريق الى النهاية ولا ان نقف عند هذا الابداع الفني في الاحاطة وفي العلم وفي التصور بل ينبغي ان نتطرق بعده الى اسلوب عملي يأخذ هذا التقرير سبيله العملي التنفيذي هذا من حيث ضرورة مراعاة ما يجب ان يكون عليه حالنا بعد هذا التقرير. هناك ملاحظة اخرى في موضوع المشجب الذي نعلق عليه اخطائنا جميعاً الا وهو جهاز الادارة والضعف الاداري الذي ولا بد وان يبيت فساد اداري لا شك ان هذا الكلام قد قيل مراراً وتكراراً وما من حكومة الا واعترفت بأن الجهاز ضعيف وما من مجلس نيابياً الا وأشار باصبع الاتهام الى

السلطة ان جهازها الاداري ضعيف فاذاً هناك اجماع عام اطباق كلي من قبل المجلس الكريم وكذلك من قبل السلطة ان الجهاز الاداري ضعيف وقد شكلت لجنة ملكية للتطوير الاداري وان هذه اللجنة قد اتخذت اجراءات وتوصيات نفذ منها القليل وذهب المعظم والكثير في ادراج السلطة التنفيذية فلم يرى علم النور، الحقيقة يجب ان يكون تقييمنا للأمر محدداً وان لا يبقى معوم لأن الحديث في الجمل العامة هو من باب اعطاء حقيقة كبرى ولكن مضمون صغير ونحن لا نرد ان يبقى بهذا الاطار الكبير جداً وهذه المقولة العظيمة المفرغة من محتواها الضمني ومحتواها التفصيلي نحن بأمرس الحاجة ان نخرج علينا لجنة تطوير اداري لتحديد امكان الضعف وتحديد اشخاص الضعف الذين هم من وراء الفساد المالي والاداري التحديد ضروري حتى يكون المجلس ايضاً على صورة عن واقع جهازنا بحيث اذا اتخذت اجراءات مستقبلية امام موظف او في حق موظفين معينين ان لا ندخل غداً في متاهة انتقادات النواب لماذا فصلتم هذا ولماذا عاقبتم هذا دون ذلك فحق لا نفسح مجالاً ايضاً لنائب او نواب ان ينتقدوا اجراءات وزير او وزارة او دائرة او مدير عندما يبدأ تصحيح واقعه الاداري بأن يفي الفساد ويحاول تصويب الاوضاع الخاطئة ان لا يتعرض لتجريح او هجوم من هنا او هناك لأن واقعا الاجتماعي يفرض علينا احياناً ان ندخل في متاهات لا حصر لها، متاهات اقليمية، متاهات فكرية وعقائدية، متاهات شخصية وعلاقات انسانية هذه المتاهات ربما لتجعل المفسد باقياً لا شيء الا انه يوجه او يتوجه الى فكر ما او الى توجه

معين، لا نريد ان نبقي رموز الفساد خاصة واننا بالأمس القريب قد عاجلنا قضية فساد اداري ومالي وللأسف الشديد اننا لم نكون في مستوى ما كنا نطمح اليه حتى يكون الامر علاج واقعياً سليماً، الضعف الاداري يجب ان لا يطول امره الى مدى اطول فباعترادي نحن بحاجة الى تقييم شمولي لواقع الموظفين وخاصة الطبقة الاولى منه لانني اعتقد ان ضياع الصغير ناتج حتماً عن نسيب الاعلى والاكبر ولذلك نجد الذي يعين هذا الموظف الصغير ان يرتشي ان او ان يخل بواجبه الوظيفي انما هو من خلال ما يراه من نسيب الاكبر منه الذي يساعده على هذه الجرأة وعلى هذا التقدم نحو الخطأ بلا وجل ولا خوف، باعترادي اننا بأمرس الحاجة الى معالجة الكبار قبل معالجة الصغار واذكر في هذا المقام ما قاله الفاروق وهو اعظم مؤسس للنظام الاداري في الاسلام وهو مرجع اداري عبقري متميز في تاريخ أمتنا الطويل، عمر الخطاب الذي ارسم قاعدة عندما خطب المسلمين يوم فوقف احد من المسلمين وقال يا عمر لا سمع لك ولا طاعة فقال لما يا اخ الاسلام قال لانك بالأمس وزعت ثياباً وثوبك اطول من بقية ثيابنا فقال عمر عندئذ وقد نادى على ابنه عبدالله فقال اجبه يا عبدالله فقال ان ابي قد اخذ ثوب كبقية المسلمين ولكي وجدت في ثوبه قصراً فأعطيته ثوبي ليطيل به ثوبه حتى يتناسب مع عملاقية عمر الجسدية اضافة الى عملاقية المعنوية قال اذاً الان نسمع لك يا عمر فتكلم حتى نطيع، باعترادي ان الذي يصلح الدائرة مديرها ويصلح الوزارة وزيرها ويصلح القسمة رئيسه فهو الذي انصلح صلح من دونه وان فسد فسد الجميع بل ربما كان اداة

افساد لمن لم تحدته نفسه ان يفسد لذلك يكون عامل اغراء على ان يفسد من كان صالحاً لذلك ارى ان تقدم السلطة اقدام الاسد المحصور على هذه القضية بلا وجل حتى نقيم جهازاً ادارياً فاعلاً قوياً مؤثراً بعيداً عن كل هذه الترهلات ولا شك اننا نلمس جميعاً ومن خلال مراجعاتنا للدوائر والوزارات اننا نجد موظف ليس في مكتبه ونجد موظفين لا يداومون الا قليلاً تحت شعارات الاعاذير المتعددة التي لا يقف حائلاً دون الحصول عليها ونجد ايضاً ان حتى ولو كان مداوماً فقد يرى الجريدة اهم من مراجعة المواطن وحتى لو لم تكن عنده جريدة فانه قد ينشغل بأمر اخر يراها اهم واضر من مراجعات المواطنين لذلك نحن بحاجة الى قيمة كاملة ومباشرة من الوزير على وزارته ومن المدير على دائرته ومن رئيس القسم على قسمه حتى نجد كل انسان في موقعه ومكانه الطبيعي، لذلك نحن في أمس الحاجة الى معالجة سريعة جداً لجهازنا الاداري خاصة واننا جميعاً نشكو منه ومن ترهله فالى متى نبقي نشكو ومتى نتنقل من الشكاية الى المعالجة، هذا امر في غاية الاهمية معالي الرئيس والاخوة النواب المحترمين، ثم ايضاً لي ملاحظة على ما اورده اللجنة الكريمة من ضرورة اعطاء ديوان المحاسبة بعداً جديداً ينقله من عامل الخوف والخوف الى مرحلة الاضافة والترهيب اننا لا اظن ان هذه النقلة سهلة فقد نجد عقبات دستورية من جهة وقد نجد عقبات تشريعية من جهة ثانية وقد نجد عقبة ثالثة من خلال مدخلات قد تحول دون حقوقه حصول هذا الامر او تحققه لكن لو سلمنا جدل اننا بامكاننا ان نتجاوز كل هذه العقبات

لتتحقق لديوان المحاسبة ما يريد من حصانة ودعم وتأييد اتظنون ديوان المحاسبة قادراً ومؤملاً لأن ينتقل الى هذه المرحلة المتطورة جداً، هل هناك ضمانات تمنع موظف ديوان المحاسبة ان يستغل هذه السلطات الزائدة او الاستثنائية من ان يجعلها وسيلة لكسب غير مشروع لي تجر به لايدي ان اقولها لاسخوتي الحاضرين ان مطالبي لديوان المحاسبة او موظف في ديوان المحاسبة ان يلتزم في الدوام ان مطالبي كوزير للاوقاف لموظف ديوان المحاسبة ان يداوم كبقية الموظفين وان يخضع لقرارات الوزير ان يسجل حضوره وغيباه وان لا يخرج الا باذن كان الجواب نحن لم نعد هذا الاسلوب من قبل فكان من هذا الموظف انه لجأ الى استخراج وابتداع مخالفات ولا تمت الى الحقيقة بصلة لا شيء الا ليقول نحن هنا بامكاننا ايضا ان نزعجكم كما أزعجتونا نريد ايضاً من ديوان المحاسبة ان يرقى بموظفيه الى مستوى المرحلة المطلوبة والمواصفات التي نريدها لديوان المحاسبة، فهل أنشأ ديوان المحاسبة ديوان تفتيش ومراقبة على موظفيه حتى يعرف الصالح من الطالح؟

انا اخشى ان نعطي اجراءات استثنائية وصلاحيات استثنائية لديوان المحاسبة ليقوم عندئذ لايجاد مركزاً من مراكز القوى التي تعود على بلدنا بفساد اداري اكبر وفساد مالي اعظم، نريد ايضاً ان نكون واقعيين لأن انساناً لا ينبغي ان يعطي الصلاحيات الكاملة فنحن دعاء اللامركزية حتى لا يفرد احد بالقرار لذلك نريد ديوان المحاسبة ان يكون في مستوى ما يمكن ان

يطالب به وما نقترح انه يجب ان يتحقق له هذه ايضا اشكالية أردت ان اردھا للأخوة حتى نكون على بينة مما نطلب ونطالب به، هناك الان ملاحظات عاجلة وهي ثلاث ملاحظات فقط على التقرير اردھا في موضوع صندوق التأمين الصحي لقد فاحت رائحة هذا الصندوق وارجو ان يكون اخواننا قد وصلت الى انوفهم بعض رائحة تن هذا الصندوق لذلك انا ارى من الضروري ما كان تحويل موضوع صندوق التأمين الصحي الى المدعي العام حتى يضع يده على كل قضايا هذا الصندوق الذي يصرف فواتير بعشرة الالاف دينار لمعالجة شخص بالوقت الذي نرى مواطن ان يأخذ (٥٠٠) دينار لمعالجة مريض يستحق المعالجة انا بحاجة ايضا واؤكد على هذا الكلام وعندي الادلة ان هذا الصندوق يصرف فواتير تقدم من بعض المواطنين ثم تؤخذ الاموال لتصرف على مصاريف شخصية لبعض الموظفين لذلك هناك تسبب مالي واداري في هذا الصندوق يجب ان يحال الى المدعي العام ليقول كلمة فاما ان يكون متهمين بلا حق وعندئذ نؤاخذ واما ان يكون كلامنا صحيحاً وعندئذ يجب ان ينال المفسدون دوره في العقاب وحقه بالجزاء، ايضاً في موضوع اللجنة التي شكلت وطالبت اللجنة ايضاً اللجنة شكلت قبل عامين ولم تخلص بعد الى نتيجة اذا لجنة خلال سنتين ما سوت فائدة فهل نتوقع من لجنة في خلال شهرين حتى بداية الدورة القادمة ان تقدم لنا تقريراً اذا عجزت خلال سنتين ان تقدم تقريراً انا باعتقادي بدل ان اوصي من ان اطلب من اللجنة ان تسرع عملها حتى توافني بتقريرها عن واقع هذا الصندوق، انا اطلب

الذي اطلق الكفالات قبل ان تصفي حساباتها مع وزارة الاشغال، لذلك ارى ان تحال القضية للمدعي العامة لتحاسب المسؤول عن ضياع هذا المبلغ رغم انه قليل قد يقال لكنه ضروري لأن من يحاسب على الفلوس هو الذي يحاسب على الملايين والمليارات.

هذه ملاحظاتي معالي الرئيس وشكراً لحسن اصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ هشام الشراي.

السيد هشام الشراي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

١ - لقد اطلعت على تقرير ديوان المحاسبة المقدم الى المجلس الكريم ومناقشة اللجنة المالية لهذا التقرير شاكرأما جاء به من جهد.. فهناك العديد من التوصيات او المخالفات التي يرد ذكرها في التقرير من كل عام ومناقشتها من قبل السادة النواب.. لقد حان الاوان ضرورة التأكيد على عدم تكرار المخالفات التي يشير اليها التقرير بوضع حد للمؤسسات والدوائر الحكومية التي تكرر مثل هذه المخالفات.. ان المؤسسات والمسؤولين فيها الذين يبيحون لانفسهم او لموظفيهم تكرار المخالفات التي يشير اليها التقرير ليسوا بمستوى المسؤولية ويجب وضع حد لعدم تكرار هذه المخالفات وهنالك موضوع على قدر كبير من الاهمية يرد في تقرير الديوان وهو المبالغ الكبيرة التي هي

باحالة هذه اللجنة نفسها الى المدعي العام لبيان سبب تخلفها خلال العاميين وكذلك امر الصندوق كما ذكرت قبل قليل، في وزارة الصحة وعلى لسان وزير الصحة بالامس هناك مواد علاجية من ايام النقطة الرابعة اسالككم بالله اي تسبب مالي واداري اشبع وافظع من هذا التسبب، حتى لو كانت هذه حقيقة وهي حقيقة يجب ان يقف هذا المجلس على من كان سبباً وراء هذا الفساد اتلاف اموال، كان من الممكن ان تحول هذه المواد الى جهات خيرية وهي صالحة قد تساعد فيها من نكب بكموارث طبيعية او بدول فقيرة او مجتمعات محتاجة اما ان تبقى مكسدة حتى ينتهي مفعولها لتصبح سامة بعد هذه المرحلة باعتقادي هذا تسبب لا يسكت عليه بحال من الاحوال، لي ملاحظة على العنوان (القروض الدولية والمحلية الذي سلطة المياه وقروض المجالس البلدية) فسألت عن سبب وجود قروض المجالس البلدية يعني هل انا افهم من هذا الكلام ان المجالس البلدية لها قروض على سلطة المياه ما اظن مجالسنا البلدية مؤهلة ان تقرض نفسها حتى تقرض غيرها، ثم اذا كانت هي مقترضة ما علاقة المجالس البلدية بسلطة المياه حتى تورد بهذا العنوان، الحقيقة في موضوع وزارة الاشغال وتوصية اللجنة في موضوع الشركة اليوغسلافية انا ارى ان هذه التوصية غير كافية لانها تريد ان تعالج امرا مستقبلياً وانا اريد توصية تعالج خطأ وقع يجب ان يصحح في مبلغ معين يقول بأنه يستحيل تحصيل هذا المبلغ فليحصل من من كان سبباً في فساد اداري ومالي الذي جعل الشركة لا تسجل وتكن عملي ولا تضع ككالات وتحاسب المسؤول

كلد من الشاغل

ايراد وحق للدولة لا يتم تحصيلها من الافراد والمؤسسات مما يستدعي ايلاء هذا الامر عناية خاصة من الدولة . . وهذه الموارد التي تحرم منها الخزينة والمواطن بحاجة الى وضع خطة شاملة كاملة واضحة لتحصيلها . . فلو صرفت هذه الموارد المتأخرة لدى المؤسسات والافراد لاغتنت الخزينة عن الاقتراض ومكنت المواطنين وخاصة في مناطق الجنوب من الاستفادة من الخدمات الكثيرة كالصحية والتربوية وغيرها والتي تحتاج لعناية خاصة وتفتقر لها وفي مقدمتها محافظة معان وقراها وبواديها .

فاذا لابد على وزارة المالية ان تعيد تنظيم جهاز التحصيل لديها لتتمكن من استرداد وتحصيل ايرادات الدولة المتأخرة .

٢ - تحديث كوادر الديوان ودعمه لتمكينه من القيام بالمهام الموكولة اليه وتدعيمه بالكفاءات البشرية الملائمة ولا نستطيع ان نطالب الديوان بالقيام بالمراقبة لانفاق وتحصيل المال دون دعمه بجهاز وكادر كفوء على مستوى متقدم من الثقافة المالية والقدرات الادارية لاستيعاب جميع اعمال الدولة ومراقبة تنفيذ مشاريعها .

٣ - تحديث اساليب الديوان بأجهزة فنية حديثة ومتبعة في الدول المتطورة لتمكينه من الرقابة ليس فقط على انفاق المال العام وانما للتأكد من حسن الاداء في جميع المشاريع والمرافق التي ينفق عليها المال العام .

٤ - يجب ان يقوم ديوان المحاسبة ليس بالتدقيق على الاتفاق وانما يجب ان يتقيد بالتدقيق على وسائل تحسين الاداء وتخفيض التكاليف للمشاريع والخدمات وعوضاً عن قيام الدولة برفع اسعار الخدمات التي تقدمها للمواطنين ان تعمل على دراسة خفض تكاليف هذه الخدمات . .

فمثلاً يدور دوما الحديث عن رفع اسعار المياه والكهرباء والمحروقات ولم اسمع قط قيام المؤسسات بمراجعة اساليبها الادارية والمالية وقيامها بضغط تكاليف هذه الخدمات . . وعلى مثال ذلك تكاليف المحروقات المرتفعة كان يمكن العمل على دراسة تخفيض كلفة التكرير الادارية والتشغيلية وهذا تخفيض وفرأ مقبولاً للدولة والشركة وعدم الضغط على موارد المواطن المحدودة وهذا يذكرني بالشعارات التي طرحناها في حملتنا الانتخابية حول هموم المواطن وتخفيض الاسعار وتلبية ايسر حاجاته . . فما هو الوضع الان اليس الاسعار اضعاف ما كانت عليه في ايام الشعارات والانتخابات وربما اصبحنا جزء من المؤسسة التي لا تشعر بمعاناة المواطن وازدياد الاعباء الملقة على عاتقه وكيف ان الاسعار اصبحت تلتهم كل موارده وتضعف به قدراته في تلبية ايسر حاجاته . . وهذه الحال تنطبق على وضع المياه والكهرباء . . وهنا نرى موقعاً هاماً لديوان المحاسبة للرقابة عليه وهي الكلفة والاداء . وهذا كله يصب في توفير المال العام وحسن اتقانه يحسن الاداء للمشاريع التي ينفق عليها . وفي ختام كلمتي اثني على ما ابداه الاخ معالي عبدالرؤوف الروابدة من دعم البلديات

وقبول الشيكات ومعالجة المواطنين في مستشفيات الدولة . . ولي ملاحظة حول التقرير الذي قدمه مدير عام المنظمة السابق السيد مريود التل الى رئاسة المجلس والذي بين فيه حقائق عديدة تم الاغفال عنها في التقرير المقدم من ديوان المحاسبة وعليه فاثني اتقى على اللجنة المالية دراسة هذا التقرير القيم والتعقيب على مضمونه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لكم،
دكتور احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، ارى لزاماً علينا ان نتوجه بخالص الشكر للجنة المالية على ما بذلته من جهود طيبة ، فجاء تقريرها عن مناقشة تقارير ديوان المحاسبة للأعوام من (٨٧ - ٩٠) عميزاً ، اتضح فيه تشخيص الداء وتبع اعراضه ثم وصف الدواء ، ولذلك اطلب من زملائي النواب اقرار توصياتها سواء منها ما ورد في ثنايا التقرير او في ختامه . متعلقاً بديوان المحاسبة وارى ان اجمالي البقايا التي بلغت قرابة المليار دولار بحاجة الى اجراءات حاسمة وعاجلة لحل اهمها ما يلي :

١ - تعاون كل اجهزة التوجيه والتربية والاعلام والارشاد من اجل ترسيخ قيم التقوى ومحافة الله عز وجل حيث تجعل الانسان يستغني عن اجهزة الرقابة والمحاسبة الخارجية ، باستشعاره مراقبه ربه سبحانه وتعالى له وانه لا تخفى عليه خافية ، وتذكره انه سيجازيه بالنار يوم القيامة .

٢ - اعتماد مبدأ الامانة مثل مبدأ الكفاءة فيمن

يتولى الوظيفة العامة فهذا هو الضمان للحفاظ على المال العام وضمان وحسن اداء سير الاعمال من جهة اخرى قال تعالى «ان خير من استأجرت القوي الامين» .

٣ - اخراج مشروع قانون اصلاح الاداري الشامل الى حيز الوجود ، وقد جعلته الحكومة في صدر اولويات برنامجها ، عند طلبها الثقة فضلاً عن ان اكثر من عشرة نواب طالبوا بوضع مثل هذا المشروع وعليها ايضاً ان تحقق نقلة نوعية في التطوير الاداري .

٤ - القيام بحملات تاديبية او تظهيرية حسب مقتضى الحال ، على ان تشمل هذه الحملة كل الوزارات والمؤسسات والدوائر التي وقعت فيها المخالفات ، ولم تتعامل بجديّة مع استيضاحات ديوان المحاسبة باعتبار هذه الحملات عنوان جدية الحكومة في محاربة هذا الفساد ومساءلتها عند التقصير .

٥ - رفد الجهاز القضائي بالاعداد الكافية للتصدي لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة بسرعة واقتدار ، واحالة كل القضايا التي لم تحل بعد اليه .

٦ - الاسراع بأقصى ما يمكن لدى الجهات المعنية من اجل انجاز مشروع قانوني الكسب غير المشروع والجريمة الاقتصادية ووضعها موضع التنفيذ ، وبخاصة وان مجلس النواب قد احالها الى مجلس الاعيان قبل ما يقارب العامين ، فهذان القانونان يشكلان تغطية للثغرات التي اتاحت

للكثير من المخالفات ان تبرز، فضلاً عن كشف مصدر هذه الاموال بشكل مقنع مقبول مما يستدعي التزام الموظف العام طريق الكسب المشروع بطريق وقائي حتى لا يتعرض للعقاب مستقبلاً.

٧ - توسيع رقابة مجلس النواب على المال العام بادراج موازنة الدوائر والمؤسسات العامة التي لم تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة، بحيث تناقش من قبل المجلس لافرارها، وهذه الخطوة تعزيز رقابة ديوان المحاسبة ابتداءً.

٨ - تكثيف نشاط الرقابة الادارية والمالية في كل الجهات المعنية، واعتبار الاصلاح الاداري اساساً للاصلاح المالي ثم منح الحصانة للعاملين في هذا الجهاز الرقابي المحاسب في ديوان المحاسبة فهم يمارسون عملهم في ميدان المتفذين الكبار بالدرجة الاساس وبالتالي فهم اولي بالحصانة من القضاة الذين ينظرون في دعاوى الحقوق المدنية بل والجزائية، لان الاعتداء على المال صنوا الاعتداء على النفس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الشيخ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس: مع تأييدي لكل ما ورد من ملاحظات من الاخوة النواب بما فيها البحث وملاحظة الذي قدمه معالي الاخ محمد العلوانة عن الزراعة، اريد باختصار ان اشير الى بعض

النقاط بعد شكري للجنة المالية ولديوان المحاسبة الذي حاول ان يجمع كل المخالفات والاعتداءات على اموال الدولة وهو ان كان حريصاً على هذا فاعتقد انه قد فاته الشيء الكثير اما لعدم الكفاءة واما لقلة الجهاز او لاسباب اخرى لا نظن انها بسبب تواطؤ او خيانة انما اريد ان ابدي ملاحظة على تقرير اللجنة المالية عن قضايا الاختلاس والتزوير فاذا عرفنا كلمة الاختلاس او التزوير فاني اعتقد انها اوسع مما ذهب اليه ديوان المحاسبة فالاختلاس انواع قد يكون في سرقة الاموال باستخدام مواد القانون او بالتوظيف او في احواله بعض العطاءات او احواله الدراسات او اختيار الجهة الاستشارية وهي انواع متعددة وكثيرة اكثر من اختلاس بعض المال ونحن اعتقد بأن من واجبتنا ان نحاول معالجة الفساد المالي والاداري باصلاح ما يجب اصلاحه بالدستور وفي القانون، نحن ندعوا الى التطور فهذا التطور يجب ان ينال كل ما تعتمد عليه بالمحافظة على البلد اماناً وسمعةً ومالاً ومواطناً ولذلك فاني سأقدم اقتراح بعد هذه الملاحظات المستعجلة.

اولاً: العطاءات ورد في تقرير اللجنة

المالية وهذا التقرير مؤخذ من ملاحظات ديوان المحاسبة ان المبلغ الاجمالي للاختلاس والتزوير (١,٢٦٨,٤٧٥) وهذا المبلغ حسب اعتقادي ومجمل الاختلاس والتزوير والسرقة فيها يزيد على (٤) ملايين وهذه الوثائق سأقدمها للرئاسة لتحويلها الى الجهات المختصة للملاحقة المسؤولين لانني لا احب ان اسمي الجهات والاسماء علناً قد لا اكون او قد لا يكون الذي اوصل الى هذه

الوثائق لا يكون مصيباً، ولذلك لا اريد ان اثني اشخاص قد يكونون ابرياء، لذلك سأقدم هذه الوثائق للرئاسة الجليلية، واما الملاحظة الثانية فهي الابنية بناءً واستملاكاً واستجاراً في قضايا الابنية مخالفات عديدة جداً وضمن هذه الوثائق التي اقدمها اسم من هذه المخالفات التي الحقث اكثر من مليون دينار في قضية واحدة خسارة اكثر من مليون دينار في خزينة الدولة.

ثانياً: السيارات والاليات لدي معلومات ولا اعتقد بأن المسؤولين بالوزارات والدوائر بغافلين عن هذه المخالفات والاضرار الكبيرة التي تلحق بالدولة من جراء اهمال الكثير من السيارات والاليات استخداماً واستصلاح وتركها لتبقى نهبا للذين يستطيعون ان يصلوا اليها ويأخذونها منها قطعاً قد لا يجدونها فين كما يقولون في القطع المستعملة، ثم هناك دراسات اجريت ودفع عليها مبالغ كبيرة جداً ولكن هذه الدراسات اجريت قبل ان تتوفر الاموال التي يجب ان تتوفر في تنفيذ هذه الدراسات مثلاً في مؤسسة واحدة قبل ان تكون وزارة دفع مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) دينار لاجراء دراسة ثم وضعت هذه الدراسة في الادراج واهمل والمبلغ ذهب هدرأً والامثال كثيرة ومعظم هذه الاجراءات تنطى بمواد القانون لأن القانون كما يقولون ان المفق قد يكون بارع في استخدام مواد القانون لنفطية الاختلاس والتزوير، مثلاً هناك عطاء استخدم فيه القانون هذا العطاء احيل على شركة مقدار قيمته (٢٤٠,٠٠٠) دينار ثم الغي هذا العطاء بحجة ان المتعهد او الذي احيل عليه العطاء رفض التبليغ ولم تصادر الكفالة وبعد

فترة احيل هذا العطاء وينفس الكمية ونفس النوعية بمبلغ (٧٢٠,٠٠٠) الف دينار وكانت الخسارة التي لحقت بالخزينة (٤٨٠,٠٠٠) الف دينار، هذه القضية لم تصل اليها يد ديوان المحاسبة حتى نيهتهم عليها فجاء هذا التقرير وارسل الى الجهات المختصة الى الرئاسة والمالية وجميع الجهات المسؤولة ولكن اجراءاً لم يتخذ لغاية هذه اللحظة حسب علمي الا ان يكون الاجراء اتخذ سراً وهناك عطاء اخر زيد في قيمة الاحالة (٩٣٪) العطاء كان بـ (مليون) دينار تقريباً فزيده (٩٣٪) فكسنت الخسارة (٤٥٠,٠٠٠) الف دينار دخلت في جيب من احيلت عليه العطاء وجاء بهذه على سبيل المثال لا الحصر، لذلك فاني ارى ان مناقشات النواب في هذا المجلس غالباً ما تذهب ادراج الرياح كاستيضاحات ديوان المحاسبة فانا اقول ان الخطى العملية لمحاربة الفساد المالي والاداري هو بوضع قانون من اين لك هذا يتساوى امامه جميع المواطنين مهما كانت مناصبهم او مراكزهم من وزراء ونواب لانه لا يجوز ديناً ولا عرف ان تكون هناك حصانة لمن يسرق او يرتشي او يختلس لا تظاله يد العدالة الا بقرار من مجلس النواب قد يكون الاكثريه فيه غير مؤهلاً لأن يميز بين البيانات ومصادرها وهو غالباً ما يعتمد على تحقيق يجهل ما جرى فيه وهو في هذه الحالة يكون قد اصدر حكم دون علم او قناعة توصل اليها عن طريق مؤثرات فيكون جزائه النار اصاب او اخطأ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قاضي في الجنة وقاضيان في النار) فاما الاول فهو القاضي الذي حكم في علم فأصاب فهو في الجنة فاما الثاني فهو الذي حكم بدون علم فهو

كل من اشهر

كل من اشهر

في النار اصاب او اخطأ واما الثالث فهو الذي حكم بعلم فلم يعدل فهو بالنار او ان يكون بين المتهم ومن له حق الاتهام حزازات او خصومة فهو في هذه الحالة يحاول ان يقتنع نفسه انه يريد بهذا الاتهام ان يحق الحق ويسطل الباطل والقاعدة انه لا يجوز لقاضي بينه وبين المتهم خصومة او عداوة او منفعة ان يتولى محاكمة هذا المتهم، او انه شاهده ولو شاهده متلبساً بل عليه ان يحيل القضية الى قاضي اخر تبرئة لذمته وابعاد نفسه من مواقف التهم عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف مواقف التهم) لذلك انني ارى انه لا يجوز مطلقاً ان يعتمد احالة متهم الى القضاء بقرار من مجلس النواب بل يجب ان يحال المتهم مهما كان مركزه او منصبه الى القضاء ليحاكمه وليصدر الحكم من قاض مؤهل يتولى المحاكمة واما تفسير لجنة او مجلس التفسير او لجنة تفسير القوانين للمادة (٥٥) فانه لا يتفق مع قواعد التشريع ولا الاصول لأن المادة (٥٥) تقول يحاكم الوزراء امام مجلس عال على ما ينسب اليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم والمادة (٦١) ضمنها ان الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل فهذا يدل على ان الوزير السابق او رئيس وزراء سابق لا يكون بمنأى من الوقوف امام قضاء دون صدور قرار من مجلس النواب، لذلك اقترح تعديل هذه المادة او تعديل القرار الذي صدر عن لجنة تفسير القوانين لأنه مخالف لقاعدة التشريع حتى تستطيع ان نحمي اموالنا وبلدنا عن طريق محاربة الفساد المالي والاداري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، القائمة التي لدي قائمة كبيرة من من طلبوا الحديث ولما كان يستحيل انهاء هذه القائمة هذا اليوم فتتابع هذه المناقشات مساء يوم الاثنين القادم لأنها مخصصة للمناقشات ومساء الاحد القادم تكون مشروع قانون المطبوعات والنشر فيوم الاحد قانون المطبوعات والنشر ويوم الاربعاء ويوم الاثنين يبقى للمناقشات، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس، الحقيقة نحن انجزنا تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين منذ حوالي اسبوعين وهو مطبوع وموجود لديكم في مكتب المجلس نرجو سيدي الرئيس ان يدرج على جدول اعمال اقرب جلسة، لأن هذا التقرير دائماً يوضع في اخر جلسة في الدورة العادية او الاستثنائية فنرجو ان يؤخذ ذلك بعين الاعتبار سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: سيدرج في جلسة قريبة انشاء الله، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: سيدي الرئيس، كنا قد اتفقنا وقد ابلغنا المجلس الكريم ان تقرير لجنة التحقيقات النيابة التقرير العام عن سير عملها وعن معوقاتها والذي هو كان موضوع البحث كثير من الزملاء بحثوا ذلك في جلسة امس وكان يجب ان يكون البحث في جلسة التقرير القادم فالتقرير هذا اتفقنا سيدي الرئيس ان يكون الاثنين القادم فماذا جرى حتى يؤخذ دور.

معالي رئيس المجلس: وماذا جاء اليوم

هل ينهي هذا التقرير؟ اذا اردتم ان تعودوا مساء هذا اليوم لا بأس. الاحد مخصص لقانون المطبوعات والنشر، الاثنين للمناقشات الاربعاء للقوانين اذا اردتم زيادة الاجتماعات نحن جاهزين.

السيد ليث شبيلات: علينا واجبات لا حول ولا قوة الا بالله.

معالي رئيس المجلس: سيدرس هذا الموضوع وايضا لا ننسى هذا التقرير لأن ما تفضلت به وارد ومطلوب الان ولكن سنرتب الامور بحيث يعني انشاء الله نغطي كل هذه الامور، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ - ما يجد من اعمال.

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: اي ملاحظة اخرى؟ الاجتماع القادم يوم الاحد مساءً لمناقشة قانون المطبوعات وترفع الجلسة الى ذلك اليوم وشكراً لكم.

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات